

يزيد أكثر من 300 شهيد وآلاف الجرحى أمام مرأى وسماع المنتظم الدولي والقاري والإقليمي، بما في ذلك جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي. ونسجل باعتزاز كبير المبادرة الملكية السامية القاضية بمنح مساعدة إنسانية عاجلة لسكان غزة بقيمة خمسة ملايين دولار.

إننا في حزب الاستقلال، نجدد التأكد على رفضنا المطلق لهذا العدوان الغاشم الذي يجسد إرهاب الدولة بكل تجلياته، وندد بمختلف أشكال العنف والعمليات الإرهابية، أينما وجدت ومن أي جهة كانت، وبهذا باسم الفريق الاستقلالي أدعو الإخوة النواب والوزراء إلى قراءة الفاتحة ترحماً على شهداء غزة: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، الرَّحْمَنَ الرَّحِيمِ، مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ، إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ، اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَكَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ آمين.

سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.  
شكراً.  
الإخوة،

في حصة السيد رئيس الحكومة هناك نقط مهمة وبالأهمية بمكان لا بد أن أتطرق إليها في بداية كلمة حزب الاستقلال.  
أولاً: الفساد بكل تجلياته، وخصوصاً الفساد الانتخابي، والذي تحدث عنه السيد رئيس الحكومة، وهو يشكك في نزاهة الاستحقاقات الجماعية والجهوية المقبلة، مع العلم أنه هو الذي يشرف عليها، وهو الذي عقد أول لقاء الذي حضره كل الأحزاب السياسية.

إذن هذا إن دل على شيء، فإنما يدل على ازدواجية خطاب السيد رئيس الحكومة، مع العلم أن رئيس الحكومة دائماً يطعن في جهاز وزارة الداخلية، والمغاربة يعلمون كل العلم أن وزير الداخلية الحالي هو الذي اقترح اسمه على صاحب الجلالة من أجل أن يتحمل مسؤولية وزارة الداخلية. المغاربة جميعاً يعلمون أن وزير الداخلية الحالي كان والياً في استحقاقات 25 نوفمبر 2011، هذه الانتخابات التي تحدث عنها الجميع والعالم شهد على أنها كانت نزيهة.

إذن وزارة الداخلية التي يطعن فيها السيد رئيس الحكومة اليوم هي التي أوصلت بولاتها وعمالها وشيوخها ومقدميها الذين يطعن فيهم السيد رئيس الحكومة إلى المرتبة الأولى في استحقاقات 25 نوفمبر 2011، وهي التي الآن أوصلت كذلك رئيس الحكومة لأن يكون في هذا المنصب. إذن هاذ ازدواجية الخطاب نرفضها.

كذلك، بالنسبة إلينا، دائماً السيد رئيس الحكومة رفع شعار "محرارة الفساد والمفسدين"، وفي هذه القاعة داخل هذه المؤسسة ومن هذا الموقع اتهم قياديين في أحزاب وطنية بأنهم هربوا أموالاً إلى الخارج وأن لهم

## محضر الجلسة رقم 964

**التاريخ:** الإثنين 23 رمضان 1435 هـ (21 يوليو 2014 م)

**الرئاسة:** السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب والدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

**التوقيت:** ساعتان وست وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الثانية عشر ليلاً.

**جدول الأعمال:** جلسة مشتركة للبرلمان بغرفتيه مخصصة لاستكمال مناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

### السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،  
حضرات السيدات والسادة الوزراء المحترمون،  
حضرات السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،  
الحضور الكريم،

في إطار مواصلة مناقشة عرض السيد رئيس الحكومة للحصيلة المرحلية، تخصص هذه الجلسة المشتركة الثانية، وذلك للاستماع إلى باقي تدخلات الفرق والمجموعات النيابية، وأعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية للنائب المحترم، السي حميد شباط.

### النائب السيد حميد شباط:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.  
السيدان الرئيسان المحترمان،  
السيد رئيس الحكومة المحترم،  
السيدات والسادة أعضاء البرلمان المحترمون،  
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

يسعدني أن أتدخل باسم الفريق البرلماني الاستقلالي للوحدة والتعدالية بمجلسي النواب والمستشارين لمناقشة عرض السيد رئيس الحكومة حول الحصيلة المرحلية لعملها، والذي قدمه أمام مجلسي البرلمان في 10 من رمضان 1435هـ، الموافق ل 8 يوليو 2014 م.

السيدان الرئيسان،

قبل الشروع في مناقشة حصيلة العمل الحكومي، نغتنم المناسبة لنحيي صمود الشعب الفلسطيني أمام العدوان الإسرائيلي الغاشم، الذي خلف ما

الرحمن يوسف، ويقدر نضالات القوى الحية في البلاد، التي دفعت إلى تحريك عجلة الإصلاحات مع الحيلولة دون وقوع البلاد في براثن الفوضى التي كنتم تريدونها لها.

لم تكن حكومتكم، السيد الرئيس، شيئاً مذكوراً حين كان الاستقرار يرخي بسدوله على الوطن ويغطي بضلاله ربوع البلاد وحين تجابو الشعب المغربي مع خطاب 9 مارس وحين تم إعداد الوثيقة الدستورية وحين تم الاستفتاء على الدستور وحين تمت الانتخابات التشريعية، وهي نفس الانتخابات التي قادتم إلى سدة الحكومة باختصاصات لم تتوفر لأحد من قبلكم.. ولهذا فالاستقرار حجة عليكم، وليس حجة لكم.

وهكذا يتبين من الكلمات الأولى، ومن مدخل خطاب رئيس الحكومة، أنه خطاب من لا يتحرى الموضوعية، ولا يتقن لغة الشفافية، خطاب تزججه وتؤرقه الحقيقة، وخطاب من يتحجج خارج حدود المنطق، بسياقات وصفها مرة بالمتقلبة ومرة بالاستثنائية، وأوضاع نعتها بالصعبة، وهو ما يجعل من خطابه خطاباً مكرراً، لا يتجاوز الخطابات الاستهلاكية، خطاباً عديم الجدوى والفائدة، لا يثير الرغبة في الكلام، ولا يفتح الشهية للنقاش، خطاب كتب بأسلوب لا يمت بصلة إلى الأسلوب العلمي الدقيق والواضح الذي يجب أن تُصاغ به الحصيلة، خطاب غير متوازن: إطناب في ناحية وسرد عناوين في ناحية أخرى وصمت مطبق على أمور حيوية في ناحية ثالثة.

خطاب يتحدث في معظم أجزائه إما عن سياقات وظرفيات وإكراهات يجلبها من تاريخ ما قبل ميلاد الحكومة، وإما عن ممتنيات ومستقبلات لم تحصل بعد، والتي لا يمكن مناقشتها في إطار الحصيلة المخصصة بالضرورة إلى المنجز في فترة ماضية محددة الأيام بدقة، خطاب تتكرر فيه عبارات "ستعمل الحكومة"، "ستحرص الحكومة"، "ستقوم الحكومة" عشرات المرات.

خطاب يلوذ بالأفاق، "كأفق 2020" التي مكانها الطبيعي، السيد الرئيس، هو التصريح الحكومي والبرنامج الحكومي، وليس الحصيلة. خطاب وحصيلة يكرسان لواقع حكومي بتيسر بكل المقاييس، وهذا شيء نأسف له جميعاً.

السيد رئيس الحكومة،

لا يمكن لحكومتكم أن تكون فعالة وهي التي تعاني من الهشاشة وضعف الانسجام ومن عقدة الإصرار على الخطأ، ومن التضخم غير المبرر في عدد أعضائها وتكرس دونية المرأة وعقلية الوصاية عليها بتعيينها لوزيرات منتدبات لدى وزراء ذكور، ربما فقط من أجل تزيين البيت الحكومي ببعض "الثريات".

حكومة تشتغل في ظل غياب برنامج حكومي حقيقي يُسائر ما طرأ من تحولات وتغيرات حكومية، حكومة، مع كل أسف، تأتة تعكس صورة مأساوية لنوع جديد من أنواع إهدار المال العام عن طريق وزير

عقارات كبرى في رد على أجوبة بعض البرلمانيين والبرلمانيات. حزب الاستقلال قدم دعوى قضائية للتأكد من ذلك، إيماناً منا باستقلالية القضاء منذ يناير 2014، لحد الساعة السيد رئيس الحكومة لم يستجب للقضاء المغربي ولم يأت بلائحة الذين هربوا الأموال إلى الخارج، بل أصدر قراره المشهور "عفا الله عما سلف".

إذن نقول لرئيس الحكومة، عليه أن يستجيب كما نستجيب نحن إلى القضاء وأن يدلي بدلوه عند القضاء ولا يرمي الناس بالحجارة .

النقطة الثانية، أن رئيس الحكومة يتحدث كثيراً عن الدولة العميقة وعن اليد الطولى والمشوشين ومن يخدمون أجندة معينة. أنا أقول باسم حزب الاستقلال، باسم حزب الاستقلال وكل الوطنيين، لأننا نحن نحمل مشعل الحركة الوطنية داخل هذا الوطن، يشرفنا أن نكون إلى جانب الدولة، لأن المغرب هو مغرب ثورة الملك والشعب وليس شيء آخر. ولهذا على رئيس الحكومة اليوم أن يقول للرأي العام ما علاقته بـ "داعش" و"النصرة" وبالخبارات الصهيونية "الموساد".

السيدان الرئيسان،

لا بد في بداية هذا الرد من الإشارة.. إيوا غير ضحك، الشعب عطاك باش تضحك، ضحك مع راساتك، وأنا تنصق على الضحكة ديالك.. لا بد في بداية هذا الرد من الإشارة إلى أن السيد رئيس الحكومة، احنا بغينا غير توضيح السيد الرئيس، مازال يصبر على ترديد لازمته التضليلية في الحديث بنوع من المن السخيف عن استقرار المغرب.

فالسيد رئيس الحكومة الذي تعوزه الإنجازات، يريد أن يقحم حكومته في نجاحات، هي بريئة منها براءة الذئب من دم يوسف، وهو يعلم علم اليقين، أن الاستقرار الذي ينعم به المغرب لا يمكن إدخاله في بنود حصيلة العمل الحكومي، بل العكس هو الصحيح، فجو الاستقرار الذي ميز الله به هذا البلد الأمين، هو الذي جاء بهذه الحكومة، وهي ليست سوى ثمرة من ثماره، بل هي جزء من حصيلته، وجميع المغاربة يعلمون الأجندات الدولية التي تحركت في محاولات فاشلة لبث الفوضى وزرع الفتنة، ويعرفون التيارات المعنية بهذا الحراك من المحيط إلى الخليج، ويتذكرون جيداً الوجوه الحكومية الحالية، وهم وزراء من حزبكم، السيد الرئيس، التي كانت في طليعة مسيرات ترديد زعزعة الاستقرار، ومن كان يظهر في الواجحة أثناء التظاهرات، ومن كان يهيج الشارع من الباطن من جهة، ومن كان يساوم تحت جنح الظلام من جهة أخرى، لحل بعض الإشكاليات وإخراج بعض المتابعين من السجن، وكان ذلك على حساب الشعب ولا على حساب الوطن. ومن كانوا يساوم تحت جنح الظلام يعلمون مصدر الاستقرار الذي ينعم به وطنهم، ويعون تمام الوعي قيمة التلاحم التاريخي بين العرش والشعب ومفعول الأوراش الاستباقية الكبرى، كورش تنزيل المفهوم الجديد للسلطة وورش الإنصاف والمصالحة وورش التنمية البشرية وغيرها، وينظرون بعين الإكبار إلى دور حكومتي المجاهدين عباس الفاسي وعبد

إلى الله من المؤمن الضعيف، هل ستقول لهم وعدتكم فأخلفت الوعد؟ وجودنا هنا، في هذه المؤسسات، ليس لنشكر الناس على صبرهم، ونهنتهم على تحملهم، ولكن أيها الرئيس لنرفع عنهم المعاناة، ولنجنبهم الحرج، ولنفتح في ووجوههم أبواب الأمل، ونمهد لهم الولوج المريح إلى المستقبل الزاهر.

السيد رئيس الحكومة،

وحتى لا يتهمنا أحد - عدلت فضحكت يا بنكيران، عجيب والله عجيب، والله العظيم، اسمع، لا خلي الوقت ديالي، أنا سالييت وقتي باش تكونوا هانيين، ملي ضحك السيد رئيس الحكومة هذا هو الشرف - وحتى لا يتهمنا أحد اليوم بالتعامل عليكم، السيد الرئيس، أو مجانبة الموضوعية والإنصاف في تقييم حصيلتكم، أذكركم، وأذكر الرأي العام المغربي معكم، أننا تقدمنا لكم بالنصيحة وبالتنبيه إلى خطورة الأوضاع، في إطار تفعيلنا لميثاق الأغلبية، ومن منطلق الحرص على إنجاح التجربة الحكومية، والوعي بأهمية المرحلة، وفي إطار التزامنا بمنهجية النقد الذاتي، التي هي نوع من النزاهة الفكرية التي تهدف إلى التقويم الذاتي، ومراجعة سلوك الذات وأساليب العمل ولتدراك النقائص والثغرات وإدخال التعديلات في الوقت المناسب، وتوجهنا لكم بالافتراضات البناءة، ونحن آنذاك جزء لا يتجزأ من الحكومة، ومكون أساسي لها، في محاولة منا لثنيكم عن أسلوب العشوائية والارتجال الذي تديرون به أشغال العمل الحكومي، ولتدرك ما ضاع من الوقت وتفاذي آفة البطء القاتل في وتيرة الأداء، ولدرء عواقب التحرك بدون بوصلة والاشتغال في غياب تام للرؤية الواضحة للإصلاحات وانعدام تام للسياسات الاقتصادية والاجتماعية الإرادية والمندمجة.

ولكنكم كعادتكم، السيد الرئيس، تمسكتم بغبي التعنت والاستبداد والفردانية، التي تطبع سلوككم، مع كامل الأسف، واتبعت سياسة الأذن الصماء كسياسة جديدة تنفردون بها على "الإنصات" لنبض الشارع، وأصررت على أسلوب "ما مسوقش" كطريقة لا أخلاقية للتجاوب مع شركائكم في الحكومة، وتجاهلتكم المذكرتين اللتين بعثت بهما إليكم حزب الاستقلال، خصوصا منها "مذكرة جهاد الكرامة" التي تتضمن مجموعة من التدابير والإجراءات العملية القابلة للتطبيق، للخروج من الأزمة دون المس بالقدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات.

ولهذه الأسباب كان قرار المجلس الوطني بالانسحاب من التحالف الحكومي وكان التوقع إلى جانب الأغلبية الشعبية المقهورة والمهمشة أحب إلينا من المقاعد الوثيرة للحكومة.

إنه قرار تاريخي تتعزز مصداقيته ومشروعيته يوما بعد يوم، خاصة في ظل هذه الحصيلة - مع حذف الباء - المرحلية الهزيلة، والتي لم ترق قطعا لأبسط - هي الحصيلة. بلا ما تسولوا - تطلعات الشعب المغربي، فبالأحرى مقارنتها ببرنامجكم الحكومي الذي أصبح جزءا من الذاكرة السوداء للمغاربة، مع كامل الأسف.

للدولة وبعض الوزراء الذين لم يجدوا لحد الساعة مكانهم في وزاراتهم الذي يؤدي هباء منثورا من أموال الضرائب. ولذلك ليس عجبا أن تعاني هذه الحكومة من الارتباك ومن بطء في وتيرة الأداء ومن ضعف في الإنجاز، وتصاب بانعدام القدرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين وانتظاراتهم.

وليس مفاجئا أن تهدر حكومة من هذا القبيل الزمن المغربي الثمين، في رسم الحدود بين القطاعات الوزارية المتداخلة والاختصاصات المتضاربة، وفي تهاهه جبر الخواطر المتضرة، وفي ارتكاب جنحة التستر على ما يطفو من فضاخ وفي إطلاق التصريحات والتصريحات المضادة وفي مزملة حرب الأرقام المزورة والمبالغ فيها، خصوصا لما تأتي وتصح من طرف المندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب، وفي مقابل هذا فهي تستعمل السرعة القصوى في تعيين المقربين في المناصب العليا على شاكلة اقتسام الغنائم واللائحة طويلة.

وإذا أراد السيد رئيس الحكومة أن يعرف واقع الصدمة القوية التي يعيشها الشعب المغربي وخيبة الأمل المريعة التي مني بها المغاربة في حكومته، ما عليه إلا أن يقارن بنفسه بين الوعود العظيمة التي بشر بها والأرقام القياسية التي وعد بتحطيمها، رقم واحد تحطم وأصبحت على رأس قائمة الزيادات في الأسعار، السيد رئيس الحكومة، والأهداف التي روح لها بحماس مفرط، وأطلقها زورا بكل سخاء وتسرع، حين كان يستجدي بها ود الناخبين، ويتحائل بها على أصواتهم، وبين شخ النتائج وهزالة الحصيلة وفراغ جعبته من الإنجازات وخطابه التبريري البارد وتقدمه الأعداء والاعتذار قبل الكلام، والشكر المخجل للمقهورين على صبرهم، ودعوتهم الصريحة والضمنية إلى المزيد من الصبر.

أليس في هذا الشكر اعتراف بأنكم جرجرتم الناس إلى المحن، وسقمتمهم إلى ضيق العيش، وأن الحكومة التي تدعون أنها نزلت بردا وسلاما، قد تاجرت في المكتسبات الاجتماعية، وتجاوزت الخطوط الحمراء الشهيرة، وتحولت إلى ناخ الكير الذي ينفث لهيب الزيادات في الأسعار، ويلفح جيوب المواطنين، ويلتهم قدرتهم الشرائية، ويجول حياتهم الهادئة المطمئنة سابقا إلى حжим اليوم؟

ماذا ستقول لله بعد ما قلته للمواطن المغربي الذي يقول - مرحبا، أنا تقول لك آش غادي يقول، أنا معك، احتراماتي السيد الرئيس، حتى أنا تشكرك، "وَذَكَرْ فَإِنَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ"، صدق الله العظيم - يقول في محكم كتابه ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ صدق الله العظيم. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ - غير ما تبقاش تقول شي حاجة ما تديرهاش وصافي، ما تنقولوا والو... لا ما يطير ليكش ما يطير ليكش - وماذا ستقول للمواطنين الذين صدقوا وعودكم؟ واعتقدوا جازمين أن المؤمن إذا عاهد وفي، والمؤمن القوي أحب

الكرام، توسعون الهوة بين الشعب ومؤسساته، وتجهزون على ما تبقى من تطوعات في أحلامه، وتهددون نعمة الاستقرار، التي تمتعت بها حكومتكم دون أن تهتدي إلى السبيل المستقيم لشكرها.

السيد الرئيس،

بحثت بالعين المجردة وبالمكبر عن مكانة المواطن المقهور في ثنايا كلمتك، ولم أعثر له على قيمة تذكر، وكأن المواطن المقهور هو الحلقة المفقودة في حصيلتك بطولها وعرضها، إن المواطن هو آخر هاجس في انشغالات الحكومة وأضعف حلقة في تجاذباتها، وحظه الفتات في مائدتها، لا تعيره أي اعتبار في قراراتها اللامشورية، بحثت عن المواطن في حصيلتكم، لأنه في نظر الشرع الحكيم وفي نظرنا هو محور جميع الإصلاحات، وإسعاده هو هدف جميع المبادرات، والتخفيف عليه من وطأة الزمن هو أضعف الإيمان، ولكنني لم أعثر في شأنه إلا على بضع كلمات محتشمة، باردة، تعزية على صبره، من جراء ما أصابه من محن بقرارات حكومتكم، ولم أجد في حقه سوى عبارات اعتذار، عن ضعف آثار سياستكم على تحسن حاله، وهو اعتذار بمثابة اعتراف بالزلة.

علم، السيد الرئيس، أن أي تدبير مهما بلغت عبقريته، وأن أي سياسة كيفما كان نوعها، إذا لم تفض إلى استفادة المواطن، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فهي والهباء سواء.

فالإصلاح ليس مفهوما مجردا أو معنى غامضا ومبهما، بل الإصلاح واقع إنساني ملموس، ينعكس إيجابا على حياة المواطن وأحواله، وأي إصلاح لا يصل نفعه إلى المواطن غير جدير بأن يسمى إصلاحا، بل هو عين الفساد. وبلغة الرياضيات والفيزياء لكي تفهم أكثر "الفساد هو إصلاح سالب"، وهو ما ينطبق على حصيلتك، ولهذا أيضا فإن الشعار الذي يناسب حصيلتك هو ما يردده المحتجون السلميون: "الاستقرار ها هو، والإصلاح فينا هو؟!"

إن هناك جملة من المغالطات تطبع حصيلتكم ولا يمكن السكوت عنها:

- المغالطة الأولى تتعلق بالتزامي غير المشروع، على أنشطة ومنجزات المؤسسة الملكية؛

- المغالطة الثانية تتعلق بالتبخيص غير الزهيد لأعمال الحكومات السابقة وتبني مجهوداتها، وكانت النزاهة السياسية والأمانة العلمية تقتضيان منكم، وتحتان عليكم التذكير بالإجراءات التي اتخذتموها استكمالاً لما تقرر في هذه الحكومات، فالكثير من محتويات "حصيلتكم" هي مجرد تنمة ومواصلة لعمليات واستراتيجيات انطلقت مع الحكومات السابقة، فقد نبه صاحب الجلالة لهذا التبخيص الذي تمارسونه، حين أشار في خطاب العرش لسنة 2013 إلى أن الإرث الذي تركته الحكومات السابقة "سليم" وعلى الحكومة الحالية مواصلة الجهود وتحقيق التراكم التنموي المنشود، أيها الرئيس، وكمثال على هذا التبخيص نسوق محضر 26 أبريل

السيد الرئيس،

إن أورايش الإصلاح التي قامت حكومتكم بإلغائها أو التامل في تفعيلها، وعلى رأسها البطء في تنزيل ورش الإصلاح الدستوري الذي يعد مفخرة لجميع المغاربة لأنه انبثق لأول مرة بفضل مقاربة تشاركية واستشارات موسعة مع مختلف الفاعلين السياسيين والنقائين والمجتمع المدني والحقوقي، وأفضى إلى وثيقة متوافق عليها؛ تعطيل مسلسل الانتقال الديمقراطي إلى الملكية البرلمانية التي ينص عليها الدستور؛ الفشل في تفعيل الاختصاصات الجديدة لرئاسة الحكومة واستغلالها على الوجه المطلوب؛ الفشل في تفعيل الجبهة الموسعة والحكم الذاتي بالصحراء المغربية التفعيل السليم، وقد أعدت حكومتكم مسودة مشروع ضعيف وهزيل لا يترجم البعد الدستوري للجهوية؛ التامل والتسويف في الحوار الاجتماعي؛ التضيق على العمل النقابي وقمع الاحتجاجات السلمية؛ تعثر إصلاح التعليم مع هذه الحكومة، كما أشار إلى ذلك الخطاب الملكي في 20 غشت المنصرم؛ وتعثر إصلاح منظومة التقاعد، التي أعدتها الحكومات السابقة واختزال إصلاح نظام المقاصة في رفع الدعم عن المواد الأساسية؛ انطلاقة متعثرة للحوار الوطني حول المجتمع المدني، بسبب إقصاء كل الجمعيات باستثناء الجمعيات المنتمية إلى حزبكم؛ إهمال تام للعالم القروي الذي لم يتم التعرض له ولو بكلمة في "حصيلتكم" - السي يتيم، أرجو شوية ديال الاستماع الله يجازيك بخير، واحترم المداخلات-؛ إهمال الشباب واللائحة طويلة.

السيد رئيس الحكومة،

وعلى ذكر الإصلاح الذي أخلفتم موعدكم معه، لا بد من التذكير بأنكم بدأتكم مسيرتكم الحكومية بالدعاية لتسريع وتيرة الإصلاح من خلال إعلان الحرب على الفساد والمفسدين، وتظاهرتكم بالجدية، واستعرتكم شعار "إسقاط المستفيدين ظلما من الربيع الاقتصادي والرخص والامتيازات"، وكم نشرتم من لوائح، وكم كشفتم بزعمكم من فضائح، وكم هددتم، وكم مارستم رياضتكم المفضلة "التبويردة"، دون أن يكون لطلقاتكم أية أهداف محددة، وكم مرة افتقرتم بهتان التشهير المجاني بمواطنين شرفاء دون أدلة حقيقية ولا براهين ثابتة ولا أحكام قضائية نهائية.

واليوم يشاع عنكم، السيد الرئيس، أنكم انقلبتكم على الشعارات التي كنتم ترفعونها وأتم في المعارضة، من خلال الشعارات الجديد الذي تتبنونها: "عفا الله عما سلف"، وانقلبتكم على البرنامج الحكومي الذي أعلنتتموه للشعب المغربي من خلال قراراتكم وإعفاءاتكم التي تتخذونها لصالح مهربي الأموال، وأنكم من خلال تراجعكم ومراجعاتكم، قد طبعتكم مع الفساد، وأصبحتم أكبر ظهير له وأشرس الداعمين لوجوده وأشد المستترين على أصحابه.

أليس في هذا السلوك ما يجعل المواطن يستشعر فقدان الثقة في مؤسساته، ويشكك في جدوى الديمقراطية والانتخابات من أساسها، ويخلق حالة من التوجس إزاء المستقبل؟.

إنكم، السيد الرئيس، بهذه التصرفات، التي تضمنون أنها مرت مر

بل هو وصمة عار في جبين هذه الحكومة، لأنه يفصح أسلوب القمع ومناهج القهر التي تدبرون بها الشأن العام تحت شعار: "توطيد مزعوم للسلم الاجتماعي"، كما تفهمونه أتم وليس غيركم، السيد الرئيس.

كان الأمر سيكون مختلفا، وكنا سنصفق لكم ونوافقكم الرأي، لو أن الإضرابات توقفت بعد حوارات جادة مع النقابات، تم بواسطتها إرساء أجواء الثقة، أو بفضل استجابتكم لمطالب الشغيلة، أو بترضيتكم لطموحاتها، وتفهمكم لمشاكلها. ولكن شيئا من ذلك لم يحدث؛ تدهور القدرة الشرائية للأجور بأكثر من النصف، السيد الرئيس؛ عدم أكثرات الحكومة بالطبقات المتوسطة، وبقدرتها الشرائية؛ تأزم الوضعية المعيشية للمواطنين والمواطنات بسبب رفع الدعم عن المواد الأساسية، السيد الرئيس، لأنكم في عهد حكومتكم اتسعت دائرة الفقر، السيد الرئيس، من جديد، حيث أن أزيد من 3 ملايين مغربي ستنزّل من الطبقة الوسطى إلى الهشاشة وأزيد من 30% من الأسر ستنزّل تحت خط الفقر؛ وضعية كارثية لسوق الشغل، تمثلت في ارتفاع معدل البطالة إلى مستوى قياسي بحيث أصبح الوضع قابلا للانفجار، ربما هذا ما تبحثون عنه، السيد الرئيس؛ إحداث الاقتصاد الوطني سنويا في المتوسط خلال 2012 ل 55 ألف منصب في حين المعدل السنوي منذ سنة 2008 إلى 2011 هو 120 ألف منصب شغل. السيد الرئيس،

أغرقتم حصيلتكم في الشق الاقتصادي منها في كم هائل من المفاهيم التقنية المحضة والمصطلحات المحاسبية الجافة، وبهذا تعطي الحكومة الدليل على أنها لا تتوفر على سياسة اقتصادية مدروسة ولا على إستراتيجية واضحة في مجال تحفيز الأعمال، وتدبير الشأن الاقتصادي، وتكشف انعدام قدرتها على اختراع الحلول الناجعة، وإبداع البدائل الممكنة، واكتفائها باعتماد الصفات السهلة والجاهزة ولربما المفروضة والمملأة، فهي تعتمد اعتمادا مطلقا ومباشرا على جيوب المواطنين، وعلى إلغاء الدعم لقدرتهم الشرائية وعلى تجميد الأجور وتخفيض نفقات التجهيز واتخاذ إجراءات تقشفية والاصياع لحقيقة الأسعار الدولية وعلى اللجوء المتكرر إلى الاستئانة الخارجية.

وهكذا، نسجل تراجع نمو الاقتصاد الوطني من 5% سنة 2011 إلى 2014 غادي تكون 2,5% إلى 3% رغم ما عرفته سنة 2011 من استحقاقات بالنسبة للدستور واستحقاقات تشريعية؛ خروج الأنشطة غير الفلاحية عن مسارها التنموي بفضل الزيادات في الضرائب التي قررتتها حكومتكم بحيث لم تحافظ على قدرتها، ومن يؤدي الثمن؟ هو المواطن المغربي؛ تراجع وتيرة ارتفاع استهلاك الأسر بأزيد من 50%؛ تراجع وتيرة نمو الاستثمار إجمالي رأس المال الثابت بأزيد من 40%؛ انخفاض معدل الاستثمار إلى 33% سنة 2013 وكذلك تراجع صافي الموجودات الخارجية إلى أربعة أشهر والذي كان خمسة أشهر سنة 2011؛ تدهور عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات ب 25%، إذن لا نجد في حصيلتكم إلا التدهور والاسطو على جيوب المغاربة.

2011 وما يتضمنه من تدابير ومقتضيات:

- عدم تنفيذ محضر 20 يوليو 2011 رغم الحكم الصادر من المحكمة الإدارية بالرباط لصالح الأطر العليا المعطلة؛
  - رفع معاشات التقاعد إلى 1000 درهم، وهو قرار تم اتخاذه في الحوار الاجتماعي لسنة 2011، وقد تم تطبيقه بالنسبة للصندوق المغربي للتقاعد في يوليو 2011، وتم استكمال ذلك سنة 2012 بالنسبة للأنظمة الأخرى؛
  - إحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل، منصوص عليه في محضر 26 أبريل 2011؛
  - منح التقاعد للأجراء منخرطي الضمان الاجتماعي اللي عدد الأيام دياهم 3240 يوم كذلك في مقتضيات محضر 26 أبريل 2011؛
  - وكمثال آخر نسوق بعض التدابير التي تم اتخاذاها وكانت جاهزة في الصيغة الأولى لمشروع قانون المالية لسنة 2012، المعدة من طرف الحكومة السابقة، والتي تم سحبها من البرلمان ومن ضمنها:
  - إحداث صندوق التأسك الاجتماعي؛
  - رفع منحة الطلبة، وهو الإجراء الذي تم اقتراحه ضمن التدابير الاستعجالية ذات الأولوية الاجتماعية التي صادقت عليها الحكومة السابقة في شتنبر 2011؛
  - تخفيض أسعار الأدوية الذي واصلته حكومتكم مؤخرا في دجنبر 2013 هو مسلسل انطلق سنة 2010 ليستم سنة 2011، ثم جاء بعد ذلك، وكان النقص هو 87% من عدد كبير من الأدوية؛
  - المغالطة الثالثة تتعلق بالانتقاء المفضوح والاكتفاء بالإشارة للتقارير الدولية الإيجابية على ندرتها وعض الطرف وإخفاء التقارير السلبية، رغم كثرتها، ورغم أهميتها في ترشيد العمل الحكومي، ورغم أهمية الجهات التي أصدرتها وأهمية الدراسات التي تقوم بها.
- سيادة الرئيس،
- ليس هناك مواطن غيور يريد تعطيل الخدمات في المرافق العمومية، وليس هناك شغيلة يمكن نعت نضالها بكلمة التسبب، وليست هناك نقابة تلجأ إلى الإضراب إلا مكرهة، وفي حالات الاضطراب القسوى. وعند انسداد كل طرق الحوار والتفاوض والتفاهم. ذلك أن الإضراب السيد الرئيس، نضال مشروع، يسمح به القانون، وهو حق من حقوق الطبقة الشغيلة في الدفاع عن مصالحها، ومتعارف عليه عالميا في كل الديمقراطيات، ولا يمكن التنازل عن هذا الحق أبدا، ولا يمكن نعت ممارسته بالتسبب إطلاقا.
- أما كونكم تغفرون بوقف الإضرابات، فذلك فقط لأنكم وضعتم الموظف المقهور بين سندان الأجر الزهيد والافتقاعات من قوت عياله ومطرقة الغلاء والزيادة في الأسعار التي لا تطاق، وهذا أمر لا يدعو إلى الفخر،

بتفكيك الأسباب التي أدت إلى ظهورها وهي النهوض بالاقتصاد الوطني، وهو ما أثبت فشلكم فيه إلى اليوم.

بعد الترحم على أرواح شهداء حي بوركون، ناشدكم بتسريع وتيرة إعادة إسكان الناجين منهم ومساعدتهم على الخروج من نكبتهم وعلى الاندماج بسرعة في حياتهم العادية.

وككلمة أخيرة، أقول لقد قدمتم أسوأ حصيلة - راني قريب نسالي غير ما تخافش - أسوأ حصيلة في تاريخ الحكومات المغربية، وإذا حذفنا من الحصيلة ما فيها من مبادرات ملكية، نسأل الله عز وجل في هذا الشهر المبارك أن يرحم الأمة، ويعجل بكشف الغمة، سيادة الرئيس المحترم.

#### السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد النائب المحترم.

الكلمة للسيد الرئيس السي وديع بنعبد الله، عن فريق التجمع الوطني للأحرار.

#### النائب السيد حميد شباط:

إيوا لا إله إلا الله.

#### السيد رئيس مجلس النواب:

تفضل أ سيدي.

#### النائب السيد وديع بنعبد الله:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمون،

الحضور الكريم،

يسعدني باسم فريقتي التجمع الوطني للأحرار بالبرلمان، أن أبسط أمامكم رأينا فيما يخص النقاش الجاري حول الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة. وقد لا يختلف معي الكثيرون إذا أكدت أنه حتى قبل النظر في الحصيلة وتفصيلها، والتعبير عن الرأي والرأي المضاد، فإن أول ما يجب الوقوف عنده هو المغزى الديمقراطي العميق لهذا التمرين، باعتباره يرتب الأمور وفق ما تقتضيه أسس الحياة الديمقراطية الراقية، وما تقتضيه العلاقة المثلى بين المؤسسات في دولة المؤسسات، وما تستدعيه فلسفة الانتداب الشعبي حتى قبل التأصيل الدستوري لربط المسؤولية بالمحاسبة.

لذلك، لا يمكننا إلا أن ننوه بهذا التجسيد العملي للسير على طريق النضج الديمقراطي. كما يسعدنا كتجمعين أن نشارك في بناء هذه اللحظة،

وأما على صعيد المالية العمومية: تفاقم عجز الميزانية من 40 مليار درهم سنة 2011 إلى 62 مليار درهم 2012، يعني في سنة 22 مليار، ثم حوالي 52 مليار درهم في سنة 2013. ولقد تم تقليص عجز الميزانية في سنة 2013 على حساب القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنين لأن باش تدير التوازن الماكرو اقتصادي مشيتي لحيوب المغاربة وكل عائلة الحكومة سرقت لها من جيبها واحد العدد ديال تقريبا 25% عن كل أسرة مغربية، وهذه هي الكارثة والطامة الكبرى؛ تفاقم المديونية العمومية، بحيث أصبح المغرب الآن بعدما وصلت ديونه الخارجية إلى 39 مليار من ضمن الدول التي تعاني من مشكل المديونية والتي ليست حلا للرفع من مستوى الاقتصاد الوطني، ومن المتوقع ومن المتوقع أن تصل نسبة المديونية مع نهاية 2014 حوالي 80%، وهذه كارثة تهدد ميزانية للحكومة سنة 2015.

حكومتكم، منذ تسلمها مقاليد السلطة التنفيذية، استندت بوتيرة 5% سنويا وضعف إنتاج الثروة والنمو لا يتعدى 3%، وفي السابق المعدل السنوي هو 4,8 ولم يتم الاقتراض إلا ب 2% وهذه هي الحكامة في التدبير، السيد الرئيس؛ تقلص وتيرة فك العزلة عن العالم القروي بحيث كان المعدل هو 2100 كلم، السنة السابقة هبطتوا ل 1000 كلم، اليوم 600 كلم، والباقي سيراه الشعب المغربي؛ ارتفاع معدل الأمة.

السيد الرئيس،

على العموم لقد كان لأسلوبكم في تدبير الشأن العام، وللإجراءات والتدابير التي اتخذتها حكومتكم، وللنتائج المحصل عليها، الوقع السيئ على أوضاع المواطنين وعلى ظروف المقاولات وعلى مناخ الاستثمار، وعلى حد سواء، وعواقب وخيمة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية وعلى الأوضاع الاجتماعية.

لقد خيبتم آمال الشباب المغربي في تنمية طاقاته الإبداعية والانخراط في الحياة الديمقراطية بروح المسؤولية والمواطنة، خيبتم آمال المرأة المغربية على أكثر من صعيد، وخيبتم آمال المغاربة القاطنين بالخارج، باختصار خيبتم آمال جميع المغاربة.

لقد حققتم الإحراج - وهذه هي الميزة الأولى لكم منذ توليكم المسؤولية - فيما يخص السخط على أداءكم، فالمواطن البسيط يشتكي إلى جانب الأطباء والمحامين والصحفيين والقضاة والموتقين والصيادلة والمستثمرين والطلبة والتلاميذ والعمال والفلاحين والحرفيين والأساتذة الجامعيين والمعلمين وسائقي سيارات الأجرة وسائقي الحافلات والمتقاعدين والمتصرفين والتقنيين والمهندسين والأطباء البيطريين والمؤمنين والمرضين والبنكيين، باختصار، كل فئات الشعب المغربي بما في ذلك البرلمانيين وبعض الوزراء المهمشين، السيد الرئيس.

نسجل تضامنا مع المعطلين التسعة المعتقلين، ونعتبرهم معتقلين حقوقيين وسياسيين، بحيث أن هذا الاعتقال يسعى إلى تفكيك حركة المعطلين كحركة احتجاجية اجتماعية تاريخية، لا يمكن حلها وتفكيكها سوى

وفخورين أكثر بأن نرفع صوتنا ونصيح في صحراء الديمقراطية والتمدن التي تتسع هذه الأيام حولنا، لنقول: إننا هنا لنجعل الاختلاف اسمنا للبناء لا دكاكة للهدم، ونؤمن أن لا شيء خير كله ولا شيء شر كله، ولكن العبرة بالنبراس المضيء لطريقنا، الذي ليس سوى الثوابت المقدسة لأمتنا وبلدنا.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة،

إن تقييم الحصيلة الحكومية في منتصف الولاية، هو في الحقيقة جزء من تقييم الوضع العام للبلاد والوقوف عند التطورات والمسارات التي تتخذها، إن سلبا أم إيجابا. ورغم أن هذا المعطى يبدو بديها، فاستحضاره ضروري من أجل امتلاك منهجية موضوعية، لأنه لا وجود لشيء معزول عن محيطه، أو بدون جذور وبدون امتدادات؛ فحكومة اليوم محطة ضمن مسار، وأداؤها يتغذى من هذا المسار ويضيف إليه أشياء في سياق البناء.

وفي هذا الصدد، لا يختلف اثنان في كون المغرب لم يشهد قطاع في السنوات الأخيرة بالنظر للأحداث والتحويلات التي شهدتها المنطقة، بل عرف محطات نوعية في ظل الاستمرار، ومن البديهي أن الحكومة جاءت من داخل هذا الإطار لا من خارجه، أي أن طابع الاستمرار هو الحاسم، مع ما تستدعيه التطورات والانتظارات التي هي من صلب المجتمعات الحية، من ضرورات الاجتهاد والإبداع والحفاظ على وتيرة التقدم مع دعمها وتسريعها.

لقد عرفت بلادنا منذ نهايات القرن الماضي دينامية إصلاحات قوية شملت المجالات الحاسمة في تطور البلاد، تغير معها وجه المغرب تدريجيا عبر السنين، لدرجة أن بعض المجالات تجاوزت طموحات البداية، ونخص بالذكر هنا مجال البنى التحتية، حيث لم يكن من السهل تجاوز النقص الحاد والانتقال في ظرف وجيز نسبيا، إلى وضع أصبح فيه التنقل وتدير اللوجيستيك بأحدث الطرق متيسرا وبوسائل متنوعة. وبالطبع، مازال أمامنا الكثير من المجهود قصد بلوغ الوضع المأمول.

هذا مجرد نموذج، وعلى منواله تمت إصلاحات اقتصادية كبرى، تطورت مع الزمن، منها ما أعطى الكثير، ومنها ما أعطى أقل، ولكنها إصلاحات كانت أساسية لضمان مناعة البلاد أمام عاديات الزمن وتقلبات العوامة، رغم أن عددا من الاستراتيجيات التي تم بناؤها آنذاك احتاجت لسنوات طويلة حتى تعطي ثمارها في النضج كأى شجرة مثمرة، من قبيل صناعة السيارات والإلكترونيك وأجزاء السيارات التي عرفت دفعة قوية قبل 10 سنوات، فهل كان بالإمكان أن ترتفع نسبة تغطية الصادرات للواردات إلى 49.8% خلال الستة أشهر الأخيرة لولا ارتفاع صادرات السيارات ب 35% والإلكترونيك ب 25.9% في نفس الفترة قياسا بمثلها السنة الماضية؟ وهل كان بالإمكان أن تدر السياحة 58 مليار درهم برسم السنة الماضية، لولا تعهد هذا القطاع بالتنمية والتتبع من طرف

والحال أن هناك من يرى في موقعنا تعبيرا عن التباس أو عن تناقض، فيما لا نرى فيه نحن سوى تجسيدا..

### السيد رئيس مجلس النواب:

السادة البرلمانيون، الإخوان الله يخليكم، السادة الله يخليكم، السي البوزيدي، السيد النائب.. إكراما، تفضل أسيدي..

### النائب السيد وديع بنعبد الله:

.. كما يسعدنا كتجمعين أن نشترك في بناء هذه اللحظة، والحال أن هناك من يرى في موقعنا تعبيرا عن التباس أو حتى عن تناقض، فيما لا نرى فيه نحن سوى تجسيدا لمستوى من النضج السياسي والديمقراطي في بلادنا.

وهنا قد يتبادر السؤال: هل يصح الحديث عن النضج السياسي والديمقراطي والحال أن انتقاد الحياة السياسية الوطنية واستهجان بعض مظاهرها يكاد يكون لازمة يومية لكل محتم ومتتبع؟ بالنسبة إلينا نعتبر أنه رغم ما قد يبدو من التناقض، فإن معطيات كثيرة تنصير لرأينا ذلك.

الكل يتذكر، الكل يتذكر أن دخولنا للحكومة لم يكن في ظروف تدبير حكومي عادي يتوخى مجرد مزيد من الانفتاح أو تجديد الحيوية أو ضخ نفس جديد، بل كان ذلك في ظروف قاهرة، أملت ما تلاها من تطورات، ليجد مكونات أساسيان كانت العلاقة بينها بالأسس القريب تنتظم وفق تقابل موقعيها، الأغلبية والمعارضة، يتقاسمان البيت الحكومي، يتقاسمان المسؤولية، يتقاسمان الطموح، يتقاسمان ضرورات الهندسة الدقيقة والحذرة لمباشرة الكثير من الأمور التي لا تكون بالضرورة محط تطابق كلي في النظر. كل هذا من أجل تجاوز وضع صعب كان يندر، في حال استمراره، بتطورات غير مستحبة.

وفعلا أكدت الفترة الأخيرة، التي تقارب العشرة أشهر، أن التمسك داخل البيت الحكومي ليس بالأمر المستحيل، وأن الحدود التي عادة ما ترسمها صراعات التباينات السياسية والأيدولوجية لا تنفي إمكانية هذا التمسك ولا قدرته على إنتاج الثمار الطيبة حين تكون مصلحة الوطن هي المبتدأ والمنتهى.

غير أن ذلك لا يعني لباس عباءة واحدة بمقاس واحد، ولكن يعني الالتزام بمشترك محدد ومعلوم، مع الحفاظ لكل طرف في نفس الوقت على مميزاته ورؤيته.

أكثر من ذلك، عملت هذه التجربة على إصلاح الكثير من الأعطاب، وأبانت - وهذا هو الأهم - أن المغاربة، قد تفرقهم أشياء كثيرة، ولكن قدسية الوطن تجمعهم في كل الظروف، وأن السواعد التي تتنافس في قياس القوة سرعان ما تتعاضد في قياس الوطنية، وهذا لعمرى وجه من أوجه العبقرية المغربية وتجسيد لما وصفته آفا بالنضج السياسي والديمقراطي، ما يجعلنا فخورين بالالتقاء لهذه الحكومة ولبناء هذه التجربة،

لقد شكلت هذه الإصلاحات المتراكمة على مدى قرابة عقدين العمود الفقري لما يعرف اليوم بالنموذج المغربي، وهو النموذج الذي وفر، بقيادة صاحب الجلالة، ما يكفي من المناعة ليمتص المغرب صدمات الحداثتين الكبيرتين، وأهل المغرب للحفاظ على استقراره وسط العاصفة التي هزت المنطقة، ومكن المغاربة من الاستثمار الأمثل للظروف من خلال الإنجاز الأكبر المتمثل في الإصلاح الدستوري، ووفر إمكانية انتقال المعارضة لقيادة الحكومة في تجربة جديدة للتناوب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

الأخوات والأخوة المحترمون،

إن هذا المسلسل من الإصلاحات الذي أشرت إليه، مازال مستمرا، فبعض هذه الإصلاحات أنجز ودخل في حكم المعتاد، وبعضها الآخر يوجد في حلقاته الأخيرة، وبعضها في بداياته، وإصلاحات أخرى تنتظر دورها. ولقد عملت الحكومة على مباشرة هذا المسلسل وفق أجندتها، نورد هنا بعضا من منجزاتها على سبيل المثال لا الحصر، من قبيل فتح ورش إصلاح العدالة، الذي توج بصور ميثاق إصلاح منظومة العدالة وتطوير فعالية ونجاعة القضاء.

وفي إطار تسريع وتيرة تنزيل الدستور واستكمال انتخاب الهيئات الجديدة وفق منطوق دستور 2011، بادرت الحكومة إلى إطلاق مسلسل بناء منظومة الجهوية مع ضمان المقاربة التشاركية في جميع أطوار العملية. وعلى المستوى الاجتماعي، واصلت الحكومة دعم المواد الأساسية بموازاة إطلاق مبادرات قصد الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة الذي تقلصت تكلفته إلى أقل من 4% من الناتج الداخلي الخام. كما تم تفعيل صندوق دعم التماسك الاجتماعي الموجه لصالح الفئات المعوزة والهشة والشروع في تعميم نظام المساعدة الطبية "RAMED<sup>1</sup>" وتخفيض أسعار ما يقارب من 1600 دواء.

وعلى مستوى التشغيل، وفرت الحكومة ما يناهز 68.000 منصب شغل، إضافة إلى دعم لبرامج التشغيل المتوفرة وإحداث نظام ضريبي خاص، قصد تحفيز التشغيل الذاتي ودعم مختلف البرامج الموجودة. وعلى المستوى الاقتصادي، عملت الحكومة على تدارك الاختلالات المالية التي صاحبت الحراك المجتمعي وانعكاسات الأزمة العالمية، حيث تحملت الدولة الكلفة المالية، إذ بلغت فاتورة الحوار الاجتماعي 50 مليار درهم كما جاء في عرضكم، السيد رئيس الحكومة.

وهكذا تمكنت الحكومة من تقليص كل من عجز الميزانية والعجز الخارجي بنسبة تقطعتين: من 7.3 سنة 2012 إلى 5.5 سنة 2013 بالنسبة لعجز الميزانية، ومن 9.7 إلى 7.6 بالنسبة للعجز الخارجي في نفس الفترة. كما عملت الحكومة على استئناف الدور الريادي للاستثمار العمومي،

الحكومة لاستكمال استراتيجيات وضعت قبل سنوات طوال؟ مرة أخرى، السيد رئيس الحكومة، هذه مجرد نماذج للدلالة على منطق الاستمرارية الذي لا ينفي إرادة التغيير دون قطائع.

كما عرفت بلادنا إصلاحات سياسية عميقة بدأت مع الانفتاح على المعارضة الذي خلف أول حكومة للتناوب سنة 1998، وليشهد تطورات صبت كلها في تجذير التجربة الديمقراطية، من خلال تكريس نزاهة الانتخابات وفتح ورش الجهوية، وصولا لاعتماد الدستور المتقدم لسنة 2011.

وبموازاة مع ذلك، عرفت بلادنا إصلاحات كبرى على مستوى حقوق الأفراد والجماعات، ولا شك أن أروعها على الإطلاق كانت تجربة الإنصاف والمصالحة، فضلا عن التقدم في رفع الحيف عن نصف المجتمع من خلال مدونة الأسرة التي أعادت الاعتبار، المعنوي قبل المادي، للمرأة المغربية المكافئة والمبدعة.

وهل نحتاج اليوم إلى دليل على أحقية المرأة في المساواة وتكافؤ الفرص أكبر من احتلال فتيتنا هذه السنة للمراكز الأولى في نتائج امتحانات البكالوريا؟ بل إن واحدة من بنات هذه البلاد تحولت هذه السنة إلى ظاهرة شدد أنظار فرنسا من أقصاها لأقصاها.

كما لا يمكن إغفال الجوانب الثورية في الإصلاحات، ممتثلا في إعادة الاعتبار لتعدد وغنى الهوية الوطنية من خلال الاعتراف بالأمازيغية عبر محطات حاسمة، بدءا من خطاب أجدير التاريخي، وما تلاه من تأسيس للمعهد الملكي للأمازيغية، وصولا إلى دسترة اللغة الأمازيغية.

وبعد هذه وتلك، لا يمكن إغفال الدور الحاسم لتدبير الحقل الديني الذي حول المغرب إلى واحة لتكوين الأئمة من الدول الصديقة، وجعل التجربة المغربية في تشبثها بهويتنا الدينية المعتدلة السمحة مطلوبة، يُنظر إليها بعين الإعجاب في زمن كادت تطفئ فيه مظاهر التطرف والتعصب التي أضفت على الدين صورة التنفير والترهيب.

هذا فضلا عن الفقرة التي عرفتها الحريات العامة بكل أصنافها، وصار معها الفضاء الإعلامي السمعي والمكتوب والإلكتروني إضافة إلى المجتمع المدني من الفضاءات الأكثر تحررا ومصداقية.

السيد رئيس الحكومة،

إن هدي هاهنا ليس عد محطات مؤسسة قد تتغافلها في زحمة الانشغالات اليومية، بل إن قصدي البرهنة، نعم البرهنة على أن المغرب بدأ يعيش ربيعاً منذ مدة غير قصيرة، بشكل تدريجي وهادئ، دون صدمات ولا اهتزازات، الشيء الذي أهل البلاد للصمود أمام أكبر هزتين شهدتهما السنوات الأخيرة: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي أنتجت أوضاعا كارثية في جهات عدة من العالم، والحراك الاجتماعي في المنطقة والذي يكاد يدمر بلادنا بكاملها ويهدد المنطقة بالسقوط في ثقب أسود لا أحد يعرف نهايته.

<sup>1</sup> Régime d'Assistance Médicale

مستوى الرؤية الاستباقية لتوقع المغرب في الخريطة التي تتشكل على ضوء التحولات الجيوسياسية التي يعرفها العالم.

ومن البديهي التأكيد أن هذا التوجه يقوم على مبدأ رفض التدخل في الشؤون الداخلية لشركائنا واحترام سيادة الدول وحوزة أراضيها والدفاع على السلم والأمن والتضامن بين الشعوب، كما يركز كذلك على نصرة القضايا المبدئية بالنسبة إلينا، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية التي تمر بواحد من أحلك ظروفها على ضوء الهجوم البشع والذي يتعرض له أشقاؤنا في غزة على يد إرهاب الدولة الصهيونية، فالتجمع الوطني للأحرار يندد بالهجمة الإسرائيلية وبالمجازر المرتكبة من طرف الكيان الصهيوني ضد أشقاؤنا الفلسطينيين في غزة، معبرا عن تضامنه المطلق مع الشعب الفلسطيني في محنته المستمرة من الغطرسة الصهيونية.

ويعتز حزينا بالمبادرات الملكية الإنسانية العاجلة، للمواساة والتخفيف من معاناة ضحايا هذا العدوان الغاشم، بما في ذلك المساهمة في معالجة الجرحى والمصابين من الفلسطينيين الأبرياء.

ونظرا لما تقتضيه هذه الدينامية من تجميع للجهود، خاصة فيما يرتبط بالقضية الوطنية، استنادا إلى القناعة التي عبر عنها الجميع بكون القضية قضية كل مغربي، عملت الحكومة - مشكورة - على الانفتاح تجاه مختلف المتدخلين، وفي مقدمتهم ممثلو الأمة، حيث عرف البرلمان حركة نشيطة تعد بنقل الجبهة الداخلية من منطلق ردود الأفعال إلى منطلق الفعل المنظم، الاستباقي والدائم.

كما عملت الحكومة، تحت قيادة أمير المؤمنين، على مواصلة سياسة تدبير الحقل الديني، بتوفيرها سبل تحقيق الاستراتيجيات المرتبطة بضمان الطمأنينة الروحية داخليا والإشعاع الروحي للمغرب على المستوى الخارجي، من خلال الاستجابة لمطالب إخواننا الأفارقة في هذا المجال، ومن خلال العمل على الحضور الدائم في أوساط مغاربة المهجر، خاصة مع الانحرافات والتوترات التي تمس بالطمأنينة الروحية للمغاربة.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة،

لقد أخذت الأغلبية على عاتقها مساندة العمل الحكومي رغم ما قد يكون لديها من مأخذ بين الفينة والأخرى، سواء تعلق الأمر بتأخر بعض الأوراش، أو ببطء إنجاز البعض الآخر، على أن المدة المتبقية من الولاية الحالية تحثنا على الإسراع في إنجاز الأوراش المفتوحة ومباشرة فتح أخرى، خاصة ما يرتبط بتنزيل الدستور.

في هذا الصدد، لا يمكننا، السيد رئيس الحكومة، تأجيل أوراش تمس بشكل مباشر ويومي حياة المغاربة، ونخص بالذكر مسألة المناصفة ومسألة التنزيل الواقعي لترسيم الأمازيغية.

فالمناصفة نعتبرها داخل التجمع مسألة مبدئية، إيمانا منا بحق المرأة المغربية في المساواة وفي توفير كافة الشروط أمامها للانخراط في الحياة

حيث بلغ 186 مليار درهم ضمن قانون المالية لسنة 2014 مع تطبيق الأفضلية الوطنية قصد تمكين المقاولات المغربية من الاستفادة أكثر من الاستثمار العمومي.

ودعما للمقاولة دائما، واصلت الحكومة تقليص الضريبة على الشركات إلى 10% ما لم تتجاوز الأرباح 300 ألف درهم، فضلا عن عدد من الإجراءات التي جاءت مفصلة في عرضكم، السيد رئيس الحكومة، نذكر منها على الخصوص تقليص آجال استخلاص الضريبة على القيمة المضافة.

وعلى مستوى المالية العمومية، عملت الحكومة على عرض مشروع القانون التنظيمي للمالية على أنظار البرلمان، متطلعة إلى أن يتم إعداد قانون المالية 2015 وفق قانون تنظيمي جديد يتماشى وأهداف الفعالية والنجاحة وتقوية سلطة البرلمان في التتبع والمراقبة.

كما عكست النتائج المالية والاقتصادية للنصف الأول من القانون المالي الحالي، والتي قدمها السيد وزير الاقتصاد والمالية منذ ثلاثة أيام أمام اللجنتين المختصةين بالبرلمان، تطور الدينامية العامة وتحسن الأداء الاقتصادي والمالي.

وقد كان من نتائج ذلك الثقة التي حظيت بها بلادنا من لدن هيئات التصنيف الائتماني، حيث رفعت وكالة Standard & Poor's تقييمها المستقبلي من سالب إلى مستقر في إطار درجة "استثمار"، فضلا عن تجديد اتفاقية خط الوقاية والسيولة مع صندوق النقد الدولي لسنتين إضافيتين.

إن هذه المعطيات التي تنضاف لأخرى من قبيل: ارتفاع تدفق الاستثمارات، تراجع العجز التجاري، ارتفاع الموجودات الخارجية لمستوى تغطية 5 أشهر من الواردات، نمو الأنشطة الصناعية الأساسية، كل هذه تشكل في مجملها مؤشرات دالة، نعم، مؤشرات دالة على الثقة المتنامية التي يحظى بها الاقتصاد الوطني لدى المستثمرين والممولين، ما يفتح آفاقا واعدة مع بداية تعافي اقتصاديات منطقة "اليورو" وتنويع شركائنا وأسواقنا الخارجية.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة،

لقد شهدت قضيتنا الوطنية الأولى تطورات متلاحقة عبر فيها الخصوم عن إصرار غير مسبوق على المس بسيادة المغرب ومصالحه الاستراتيجية. في المقابل عملت الحكومة، تحت التوجيهات السامية لصاحب الجلالة، على نهج دبلوماسية نشيطة ومتعددة الأبعاد، لا فقط فيما يخص تدبير ملف الوحدة الترابية، ولكن في تدبير العلاقات الخارجية لبلادنا بشكل عام.

هكذا بدا واضحا وجود رؤية لبناء علاقات خارجية تعتمد التعاون جنوب-جنوب، وتسعى لاستثمار الجذور التاريخية والجغرافية والثقافية لبلادنا قصد بناء علاقات جديدة، تحضر فيها قضيتنا الوطنية، طبعاً، ولكن تحضر بالأساس إرادة فتح آفاق جديدة على المستوى الاقتصادي وعلى

شخص القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والأمن الوطني والإدارة الترابية والوقاية المدنية، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

### السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد الدستوري، السيد الرئيس المحترم، السي ادريس الراضي.

### المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الرؤساء،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيد وزير البوالة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

نحن في إطار الكتلة البرلمانية للاتحاد الدستوري نعتبر هذه الجلسة انتقالا من تقليد سياسي إلى وضع دستوري مأسس، مؤطر بمقتضى الفصل 101 من الدستور، والذي يندرج ضمن الوسائل والآليات التي خص بها المشرع البرلمان لتمكينه من مناقشة السياسات العمومية، إلى جانب أدواره في التشريع والمراقبة.

هذا الوضع يجعلنا أمام سؤال يفرض علينا جميعا الإجابة عليه: ما الجدوى من تقديم الحصيلة ومناقشتها؟ وما هي القيمة المضافة لهذا المستجد الدستوري، إن لم تكن هي محطة لتصحيح الاختلالات وتقويم العمل الحكومي بالوقوف على ثغراته وهفواته وثمانين إيجابياته خدمة للمصلحة العليا للوطن؟ لأن هاجسنا جميعا، معارضة وأغلبية وحكومة، هو نجاح المشروع الوطني وتحسين الاستثناء المغربي.

وقد مر الآن، أكثر من نصف الولاية التشريعية، وهي مناسبة لتقييم الحصيلة المرورية لهذه الحكومة، التي شغلت البلاد والعباد منذ تشكيلها، في نسختها الأولى أو الثانية، لما ميزها من تضارب في المواقف، وما نجم عنها من صراعات بين مكوناتها، مما أدى إلى خروج حليف ودخول حليف آخر كان إلى حدود الأمل يحظى من طرف حزبكم بكل أشكال النقد والانتقاد! وحتى لا أقول شيئا آخر، وكل ذلك دون أن نلمس أي تغيير في البرنامج الحكومي، فالحكومة الجديدة ميزتها الترضيات الشخصية والحزبية، دون مراعاة لمبادئ الحكامة وحسن التدبير مع تغييب كامل للمصلحة العامة، فبدل أن تشمر الحكومة على ساعد الجد، لاستئثار مكامن الدستور الواعدة والغنية في دلالاتها الديمقراطية المرتبطة بالإصلاح وتسريع وتيرة النمو، ملأت الدنيا ضجيجا بتصرجات ووعود هنا وهناك، وكأن

الجمعية على غرار الرجل، ولا نخفيكم مدى ارتياحنا يوم دخل حزبنا هذه الحكومة ونحن نعين إصافا للمرأة، ولو جزئيا للمرأة فيما يخص عضوية الحكومة.

كما نعتبر الالتفات الجدي والسريع للأمازيغية أمرا حاسما نظرا لارتباطها بالشخصية الوطنية وباللحمة الجمعية التي يفخر المغاربة بصلابتها ومناعتها وعمق تجذرها في تربة بلادنا.

ومادام عرض السيد رئيس الحكومة قد أحاط بما هو أساسي في آفاق العمل الحكومي، فإنتي أكتفي إلى هاتين النقطتين، بإضافة نقطة واحدة تتعلق بالشباب وآفاق التشغيل، حيث على الحكومة أن تضع ذلك ضمن أولوياتها صونا لكرامة شبابنا، ما يعني ضرورة الإبداع وضرورة الاستفادة من كل الأفكار المتوفرة، وفي مقدمتها مشروع "مبادرة" للمقاولة الذاتية.

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة،

أود ألا أختم مداخلتني دون التطرق لهم يشغل بال كل فرد منا، وأقصد الأحداث الدراماتيكية التي تعرفها المنطقة العربية أمام الانفلات الخطير للإرهاب.

لقد جاءت التهديدات المباشرة لأمن واستقرار بلدنا لتذكركنا بأنه مقابل منطلق البناء الذي نجتهد جميعا من أجله، هناك منطلق الهدم والخراب الذي يبنته لنا من ترعجهم رؤية بلادنا آمنة مطمئنة، يسودها التسامح والتآخي ونعمة الحرية. ومما يزيد من خطورة ذلك كون بؤر الإرهاب توجد على مرمى حجر منا. وعليه، فكلنا معنيون بتحسين بلدنا من آفة الإرهاب، كل من موقعه.

وفي هذا الصدد، لا يمكننا إلا أن ننبه إلى عودة خطاب الكراهية والعنف، ونداءات التكفير وهدر الدماء. وحتى لو تعلق الأمر بمجالات شاذة ومعزولة، فإن الحكومة مسؤولة على أخذ الأمور بجدية وبحزم، لأنه لا مكان للتناول في بلد أمير المؤمنين، القوي بمؤسساته وهيئاته المختصة في الأمور الشرعية.

لقد جاء الظهير الأخير المتعلق بتدبير المساجد ليضع حدا لعدد من التجاوزات التي على رأسها الخلط بين الدين والسياسة، لأن من شأن ذلك إشاعة أجواء الفوضى ومس بقدسية الدين وتشويه للسياسة، وهي أمور جرت الويلات على بلدان وشعوب شقيقة، وأسالت وديانا من الدماء، وامتهنت كرامة الإنسان بشكل غير مسبوق.

وأمام هذه التطورات، ندعو الجميع إلى قياس الأمور بحجمها الحقيقي والوقوف صفا واحدا لتحسين بلدنا، ونؤكد أننا نعتبر أنفسنا في التجمع الوطني للأحرار في خدمة المؤسسات العريقة لبلادنا وشعبنا، ولن ندخر جهدا في الدفاع عن الاختيارات الديمقراطية والمنفتحة لبلادنا تحت قيادة إمارة المؤمنين.

وأخيرا، لا يفوتني هنا التنويه بكل الساهرين على أمننا وسلامتنا، في

يؤشر في تدابير الحكومة على توفرها على بدائل جديدة نابعة من مرجعياتها السياسية والفكرية.

ذلك أنه في ظل مرحلة الانكماش التي يعرفها الاقتصاد، لا تتوقع نموا قويا ومتحررا من تقلبات المناخ، خاصة وأن الظروف العالمية الحالية لا تساعد، ويبقى مستوى طاقة النمو رهينا بمستوى ما تقوم به الحكومة من إصلاحات بنوية عميقة تمس الجوانب المؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية، ولذلك لا ينبغي - في نظرا - التركيز على مستويات النمو، بقدر ما ينبغي أن تتوجه إلى الإصلاحات الكبرى التي ينبغي أن تعرف طريقها إلى التنفيذ مثل إصلاح أنظمة التقاعد وتزليل الجهوية المتقدمة وإصلاح منظومة العدالة وتحسين مناخ الأعمال، الذي تسجل فيه بلادنا تأخرا ملحوظا، مما يضر بقدراتنا التنافسية والنهوض بالبحث العلمي والابتكار التكنولوجي وجودة نظام التربية والتكوين، وكذا جودة التكوين المهني وملاءمته لاحتياجات سوق الشغل.

إن الوصفة الحكومية الحالية لمواجهة الوضعية المتأزمة لا تتبني على إصلاحات، بقدر ما تتبني على إجراءات تقشفية، وهي إجراءات طالت الاستثمارات بتجميد 15 مليار درهم، وطالت نمط عيش الإدارة وغيرها وتقليص دعم أسعار الاستهلاك وتعزيز المداخيل الجبائية بالزيادات في الضرائب، وهي عوامل ستؤدي، لا محالة، إلى تراجع طفيف لعجز الميزانية الذي سيصل إلى 5,2% مع تم هذه السنة، لكن ثقلها الكبير ستتحملها جيوب المواطنين.

ولسد هذا العجز، سينقل الدين الإجمالي للجزينة إلى 66,4% من الناتج الداخلي الإجمالي هذه السنة، عوض 63,5% السنة الماضية، وهكذا تتجه الحكومة إلى المزيد من الاقتراض غير المسبوق عبر السعي إلى خفض العجز لتحسين مؤشرات اقتراضها الدولي، دون ابتكار حلول لإصلاحات هيكلية وإحداث تغييرات في البيئة الاقتصادية بشكل بنوي، علما أن التوجه نحو الضغط الضريبي سيؤدي ثمة المواطن والمقاولات والاستثمار.

وما زال المواطن، السيد رئيس الحكومة، يتذكر مواقفكم الحزبية. السيد رئيس الحكومة، لما كنتم في المعارضة كنتم كنتمقدوا سياسة الاقتراض، ها أتم اليوم تلجؤون بشكل غير مسبوق، بل وتتفنون في تقديم إيجابياتها وحسناتها، فماذا تغير بين أمس واليوم؟ الله أكبر.

إن تشجيع الاستثمار الأجنبي لا يتوقف فقط على تقديم التسهيلات والتشجيعات، بقدر ما يتطلب خلق مقالة وطنية ناجحة ومؤهلة للتنافسية. إن هذا الوضع هو الذي سيشجع المستثمر الأجنبي، أما إذا كانت المقالة الوطنية هشّة وضعيفة وكانت رؤوس الأموال الوطنية تهرب إلى الخارج، فأية صورة تقدم للمستثمر الأجنبي رغم التشجيعات والإغراءات؟ وانتوما راكم شفتوا في التقديم ديالكم، بقتيتوا كترغويوا ذوك الناس باش يعاودوا يرجعوا الأموال دياهم. ولذلك ندعو الحكومة فيما تبقى

الإصلاح يتم في الهواء وعلى الورق، لا على الواقع الفعلي المعيش. وما ساعدكم في ذلك، السيد رئيس الحكومة، هو توفركم على قدرة خارقة - أقول قدرة خارقة وخارقة جدا - لتليبس الباطل بالحق وتسويق وعودكم على أنها إنجازات حققت بالفعل، وتتفنون لعب دور الضحية المستهدف من قبل الجميع لتبرير استباقي لكل فشل محتمل أو محقق.

لقد جاء خطاب رئيس الحكومة منتشيا، وكأن التاريخ بدأ معه، وما قبله كان في عداد ما قبل التاريخ، الله أكبر! فتاريخ المغرب هو تاريخ تراكمي، وحضوركم اليوم في موقع القرار ما هو إلا حلقة من حلقات التداول السياسي، وليس بداية ولا نهاية له، بل إن هذا التراكم، هو الذي أسعف السيد رئيس الحكومة في تقديم حصيلته "بلمنجزات" المفترضة، إذ أن جزءا كبيرا منها يرجع الفضل فيه إلى من سبقوه.

فإن اكتفى السيد رئيس الحكومة المحترم فقط بالمدة الزمنية لعمر هذه الحكومة، لوجد المغاربة أن هذه الحكومة حكومة الفرص الضائعة والزمن المهودر والجهد المعطل والقرارات غير المدروسة، ولكن إن تعديلا حكوميا تطلب زهاء 4 أشهر، وقبل ذلك كان المغرب، يسير لمدة ليست بالقصيرة بحكومة مؤقتة لتصرف الأعمال، فسنة 2012 كانت سنة ترهيب للرأس المال الوطني، وسنة 2013 كانت سنة بيضاء بالنسبة للمقاولات، وسنة 2014 سنة سوداء بالنسبة للمغاربة بفعل الزيادات ثم الزيادات في كل شيء، بفعل الجمود والركود الاقتصادي الذي تعمق بسبب مجموعة من القرارات غير المدروسة، التي اتخذتها الحكومة وزرعت الخوف والتوجس في قلوب المستثمرين وكبالتأييد.

السيد رئيس الحكومة المحترم، إذا ما قمنا بتقييم للحصيلة الحكومية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، فإن النتائج ستكون بالتأكيد دون مستوى انتظاراتنا ودون مستوى الأرقام التي التزمت بها الحكومة في برنامجها، الذي نالت على أساسه ثقة البرلمان. بل إن الحصيلة جعلت البرامج الانتخابية للأحزاب المشاركة فيها مجرد خيال علمي، مستحيل تنفيذه.

فأين نحن من معدل نمو بنسبة 5,5% خلال فترة 2012-2016 ونسبة نمو الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي بمعدل 6%؟ وأين نحن من تخفيض البطالة إلى 8%؟، والحال أن الحكومة عندما تقلدت المسؤولية، كان معدل النمو قد بلغ 5%، والآن ينحدر إلى معدل 2,4%، وقد بلغت المديونية 138 مليار درهم، وقد كانت في حدود 99 مليار درهم، وارتفعت البطالة إلى 10,2%، وقد كانت في حدود 9%، وانخفضت الموجودات الخارجية إلى 150 مليار درهم، وقد كانت 173 مليار درهم.

فقد كان من المفروض على الحكومة أن تجسد مفهوم التداول على الحكم، بابتداع الحلول والمقاربات والاستراتيجيات الكفيلة بإخراج البلاد من أزمتها والتحسين الفعلي لظروف عيش المواطنين، إذ ليس هناك ما

السيد رئيس الحكومة،

تكاد تكون كلمة "الحكامة" مرادفة لهذه الحكومة، في كل شعاراتها التي رفعتها، بينما تأتي قراراتها وبعض سلوكياتها أبعد ما يكون عن مفهوم الحكامة، فلقد عانت المعارضة من الإقصاء رغم ما يلح عليه الدستور من بعد تشاركي ديمقراطي، بل وعانى البرلمان نفسه من نزوع حكومي للاستحواذ على حقه في الإسهامات التشريعية، والادعاء بأن القوانين التنظيمية حكرا على الحكومة وحدها، وغيرها مما يطول ذكره، ويتعارض مطلقا مع روح الدستور في التعاون والتكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

بل أكثر من ذلك، لم تتروا، السيد رئيس الحكومة، مؤسسة إلا واختلقت معها أزمة كلامية وجدالا لا طائل من ورائه، هاجمت الصحافة، خلقتم توترا في المجال السعي البصري، هاجمت رجال السياسة، هاجمت رجال التعليم، هاجمت رجال القضاء، ومؤخرا وصلت إلى حد - وهذا راه خطر - تهديد السادة الولاة والعمال. هل هذا سلوك يليق برئيس الحكومة؟!

السيد رئيس الحكومة،

فيما يتعلق بالقطاعات الاجتماعية، نركز على نظام المساعدة الطبية RAMED الذي بدأ منذ الحكومات السابقة، وهو يحتاج منكم إلى نظرة استراتيجية استشرافية للحاجيات وتصور استراتيجي للاستثمار في المستشفيات والتجهيزات، فلا يعقل أن مواطننا فقيرا يحمل بطاقة RAMED، ويضطر للانتقال من أكادير إلى مراكش ثم الدار البيضاء ثم الرباط، ويجد نفسه مجبرا على أداء 1500 درهم، وقد يأتي هذا المواطن من وجدة أيضا إلى فاس ثم الرباط، ويقال له السكانير معطل، وهذا الشيء راه كائن، وتغنى تكون لجنة برلمانية تشوف هاذ الشيء. تونس بجانبنا عاصمتها فيها 12 مستشفى جامعي، بينما الدار البيضاء يعد سكانها بالملايين، لا تتوفر إلا على مستشفى جامعي واحد. هذا دون اعتبار أن حتى الوحدات المتوفرة معطلة بسبب غياب التجهيزات، وهناك قاعات عمليات مغلقة، فنحن مع الاستفادة من إمكانيات القطاع الخاص في هذا المجال، لكن يجب عليكم تأهيل قطاع الصحة العمومية، حتى لا تبقى RAMED مجرد بطاقة.

لن نطيل، السيد رئيس الحكومة، في المناقشة المفصلة للقطاعات الحكومية، ونكتفي بإحالتكم على التقارير الوطنية والدولية خلال السنتين الأخيرتين، والتي حلت نتائج وعواقب مجموعة من قراراتكم، وحذرت من انعكاساتها السلبية وأذكر منها:

- تقرير الحريات الاقتصادية؛

- تقرير التنمية البشرية 2013؛

- مؤشر حرية الصحافة؛

- تقرير حжим المسنين؛

- التقرير البريطاني حول الدول الأكثر عرضة لخطر الاضطرابات

من عمرها، إلى تحديد معالم سياسة اقتصادية انتقالية كفيلة بأن تنقلنا إلى نموذج جديد من النمو الاقتصادي القوي والمستديم.

وعلى المستوى الاجتماعي، وفي ظل تباطؤ النمو، لا يمكن الحديث عن توزيع ثمار النمو، فهذه مفارقة بنيوية تنبئ بانزلاقات طبقية، إذ أن الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة ستدفع، لا محالة، بشراخ واسعة من الطبقة الوسطى إلى الهشاشة، وأصبح اليوم جزء كبير من القدرة الشرائية معطلا بسبب ارتفاع الأسعار، في الوقت الذي يعتمد فيه اقتصادنا الهش على تشجيع الاستهلاك.

كنا ننتظر منكم، السيد رئيس الحكومة، تقديم إحصائيات حول وضعية الطبقات المتوسطة التي حظيت بحصة الأسد في برنامجكم الانتخابي والحكومي، لكن الواقع أن الطبقة المتوسطة تعاني اليوم أزمة خائفة نتيجة قراراتكم غير المدروسة، فمن سيؤدي ثمن الزيادة في المحروقات؟ من سيؤدي ثمن الزيادة في الماء والكهرباء؟ مواد البناء؟ الفيول الصناعي؟ الحليب؟ دانون؟ تذاكر الطائرات؟ أليست الطبقة المتوسطة؟

وفي اللحظة التي يتم فيها رفع الدعم عن مواد الاستهلاك، تروج الحكومة لمقاربة جديدة، تهدف إلى خلق ثقافة استرزاكية توكالية انتظرية، تستهدف عوامل التنمية الحقيقية، علما أن هذه الثقافة الاسترزاكية تتناقض ومبدأ الكرامة التي، قبل أن ينص عليها الدستور المغربي، دعا إلى احترام ديننا الحنيف، فاليد العليا خير من اليد السفلى.

إن الكرامة المنشودة لا تتحقق إلا بخلق شروط التنمية والتوسع فيها وخلق الثروات الضرورية لتعود فوائدها على الجميع، وليس على حساب التنمية ذاتها.

الحكومة عاجزة حتى الآن على تحرير القطاع البنكي، الذي تحتكره شركات محدودة، عاجزة أيضا عن حماية المستهلك من ارتفاع الأسعار، وعاجزة على ابتكار الحلول لتحقيق التوازنات المالية، كل هذا على حساب المواطن.

الحكومة أيضا عجزت على تبسيط المساطر الإدارية، الحكومة تأخرت في مراجعة مدونة السير، التي أفرز تنفيذها مجموعة من الثغرات، فلاهي حدث من حوادث السير، ولا هي رحمت المواطنين والسائقين من حجوم المخالفات والدعائر.

الحكومة عجزت حتى الآن على القيام بإصلاحات قطاعية قادرة على تجنيد المغرب العجز التجاري البنوي، مثل قطاعات الفلاحة والمياه والغابات، ومجالات الامتيازات والريع، وقد كانت لدينا ولغيرنا اقتراحات كثيرة بهذا الخصوص، لكن، السيد رئيس الحكومة، بكل صدق، لم نجد عندكم الصدر الرحب والأذان المصغية.

السيد رئيس الحكومة،

أما بخصوص العالم القروي - أقول العالم القروي - فإنه المظلوم الأكبر، في حصيلتكم.

التراية، ونثن عاليا الحضور الوازن لجلالة الملك فيما يتعلق بالدفاع عن قضايانا المصرية، ونسجل باعتزاز نتائج الزيارات التي قام بها جلالتة للعديد من الدول، كما أننا واثقون من أن النجاح سيكون حليفه في كل الزيارات التي يعتمزم القيام بها نحو دول ذات حضور قوي على مستوى المنتظم الأممي.

وإن الخطوات الملكية تذهب دائما في اتجاهات، تؤكد أن البلاد تتحرك بكل مؤسساتها لخدمة قضايانا الحيوية، وهي خطوات ترمي إلى أن تجعل من بلادنا قاعدة متقدمة للتعاون مع دول إفريقيا الصديقة والشقيقة، وقاعدة متقدمة أيضا لمجلس التعاون الخليجي للاستثمار في إفريقيا، وهذا ما يعد هدفا استراتيجيا في ظرفية اقتصادية دولية صعبة، وكان من ثمار هذا التحرك أن تحسن التصنيف الائتماني للمغرب.

من هنا يحق لنا أن نتحدث عن وتيرتين يمضي بهما المغرب، الوتيرة المتسارعة التي يعتمدها جلالة الملك، نصره الله، على مختلف الأصعدة، والوتيرة البطيئة التي تسير بها الحكومة، والتي إلى يومنا هذا ما زالت ترم الشقوق التي حدثت في جدار الدبلوماسية الخارجية، نتيجة للتصريحات المتسارعة وبعض المواقف غير المحسوبة.

وهكذا، ولولا المنظور الملكي التكاملية الذي يجعله ينزل بثقله لجلب الاستثمارات ودعم مواقف بلادنا على مختلف الأصعدة، لما تحققت تلك النجاحات المهمة على صعيد المنتظم الأممي، وكذا الإشعاع الذي بات يعرف به المغرب على المستوى الجهوي والدولي.

السيد رئيس الحكومة،

بكل صدق، كان بودنا أن نقف اليوم في هذه المحطة على إنجازات الحكومة ونجاحاتها ونهبتها على تقوية الطبقة الوسطى وتحسين ظروف عيش الطبقات الفقيرة وتشغيل العاطلين وتحسين مناخ الأعمال والمقاولة، وننوه بقراراتها على المستويات الاقتصادية والمالية والضريبية، لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير أسس خلق الثروات وحسن توزيعها، لأن هذه الانجازات كانت ستكون في نهاية المطاف في خدمة تطور المغرب وفي خدمة كرامة ورفاهية المواطنين، والتي لا تنتج إلا التوتر وسخرت عبقريتها في بيع الأوهام للشعب للتمويه عن انتظاراته وطموحاته.

وخلاصة كلامنا، السيد رئيس الحكومة، فمن السهل، السيد رئيس الحكومة، العمل بمبدأ "الجمهور عايز كده"، لننتج خطابا شعبويا ونزج الكرافطة ولا نركب السيارات الفخمة ونأكل في الأسواق الشعبية ونصلي وراء الناس، وأقول إن كان ذلك لله فهو لله، وإن كان تدبير ذلك استجابا للأصوات، عليكم أن تستحضروا أن تدبير الشأن العام يخضع لمعادلة أصعب من ذلك بكثير.

ولذلك، أختم قولي بأننا عشنا لحظات جميلة مع الشعب المغربي ونحن نتبع عرضكم للحصيلة التي ذكرتمونا.. هاذ الحصيلة ذكارتنا بقرابر النشرة الجوية، بعدما كتنقول لنا كابتنة الأمطار، لكن ملي تنخرجو تلتقاو كابين

الاجتماعية؛

- تقرير المجلس الأعلى للحسابات؛

- تقرير منظمة العفو الدولية؛

- تقرير والي بنك المغرب حول الوضع المالي والاقتصادي؛

- تقرير المجلس الأعلى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول قطاع الصحة؛

- تقارير المندوبية السامية للتخطيط.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كم كان بودنا أن نشاطركم سعادتم بالحصيلة المرحلية، ولكن - كما ترون - أنها حصيلة عنوانها "التراجعات"، وهي تراجع مست النمو والاستثمار، واستفحلت البطالة في المغرب بـ 114 ألف عاطل جديد، وبركود اقتصادي، إذ 72% من المقاولات لم تصرف درهما واحدا في الاستثمار في الفصل الأول من 2014، وتدنست مستويات النمو وتضخم العجز التجاري، وتم إغراق البلاد بمديونية لا تطاق. حصيلة كلها تراجع، وتقدمونها على أنها إنجازات حكومية.

والأدهى من ذلك، هو كوننا على مرمى سنة انتخابية، فإن ذلك وحده سيشكل عائقا لاتخاذ مواقف مسؤولة وواقعية، والشروع في إصلاحات حقيقية، اللهم إذا كانت تستجيب للهاجس الانتخابي، الذي حضر بقوة في العرض المرحلي للسيد رئيس الحكومة، حول الإنجازات المفترضة.

هذا الهاجس، السيد رئيس الحكومة، الذي أظهره السيد رئيس الحكومة عندما أصر على أن يكرر على مسامعنا أن الانتخابات ستكون تحت إشرافه، الانتخابات غتكون تحت الإشراف ديالك، وكان هناك من ينازعك في ذلك، ومن بعد استدركت الأمر.. من بعد قلت أودي راك أنت والسيد وزير الداخلية ميزاين، في انسجام تام، فهل تخشون التراجع في الانتخابات - هذا سؤال - وتبحثون من الآن عن التبريرات تجنبا لكل محاسبة أمام قواعدم؟ سيظل هذا السؤال مشروعا، طالما أن رئيس الحكومة لم يقبل بأن يتحمل دوره المؤسساتي كرئيس للحكومة، ويفضل البقاء في جلباب حزبه.

لقد كنا نتوق إلى تكريس سلوكات مسؤولة بمواصفات رجل الدولة، في إطار مؤسساتي يتناغم والدستور الجديد، فرئيس الحكومة هو مؤسسة قبل أن يكون شيئا آخر، ويبدو أن ذلك ما زال شيئا بعيد المنال في سلوكاتنا وهذه إشكالية أخرى.

وعلاوة على ذلك، فإن مستوى الخطاب السياسي نفسه عرف انحدارا غير مسبوق في مضمونه ولهجته، بل إن رئيس الحكومة غالبا ما يلجأ إلى أسلوب الاستعارة في حربه ضد طواحين الهواء، وانشغل وشغل الناس بها فيما يشبه اللمز والغمز في قضايا وصراعات جانبية غير منتجة.

لا نختلف، السيد رئيس الحكومة، فيما عبر عنه بخصوص قضية وحدتنا

الجفاف، الجفاف، الجفاف.

ورجاؤنا، السيد رئيس الحكومة، أن تعملوا بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْعُ بِالْأَيْدِي﴾  
هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا لَزِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾.  
صدق الله العظيم.

وسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
شكرا.

### السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد الرئيس.

قبل إعطاء الكلمة للفريق الموالي، هناك بلاغ إخباري؛

بعد المشاورات التي تمت مع السادة رؤساء الفرق في مجلس  
المستشارين ومجلس النواب، على إثر العدوان الإسرائيلي الغاشم والمستمر  
على غزة، يعقد البرلمان جلسة مشتركة بمجلسيه يوم الثلاثاء غدا 22 يوليو  
على الساعة الثانية عشر زوايا بقاعة الجلسات بمجلس المستشارين في  
جلسة تضامنية مع الشعب الفلسطيني.

التفاصيل راه احنا اتفقنا عليها، من بعد نرجعو لها، غير البلاغ باش  
نخبر الأخوات والإخوان باش غدا يكونوا حاضرين معنا في هاذ الجلسة  
التضامنية.

نمر إلى فريق التقدم الديمقراطي والتحالف الاشتراكي، الكلمة للسيد  
الرئيس، السي رشيد ركان.

### النائب السيد رشيد ركان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

### السيد رئيس مجلس النواب:

25 دقيقة، اسمح لي، السيد الرئيس. La régie، السيد الرئيس عندو  
25 دقيقة لأنه كانت 5 دقائق من عند الفريق ديال العدالة والتنمية اللي  
تمنحت للفريق.

### النائب السيد رشيد ركان:

أقول بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس النواب،

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيين،

يشرفني، أن أتناول باسم فريقنا: فريق التحالف الاشتراكي بمجلس  
المستشارين وفريق التقدم الديمقراطي بمجلس النواب هذه الكلمة، في إطار  
مناقشة عرض السيد رئيس الحكومة، للحصيلة المحلية من البرنامج

الحكومي.

لا يسعنا في مستهل هذه المداخلة، إلا أن نجدد التأكيد على دعمنا  
المطلق، وتضامننا الكامل، مع نضالات الشعب الفلسطيني البطل، وحقوقه  
المشروعة في بناء دولة فلسطينية مستقلة وموحدة، عاصمتها القدس.

ونجدد استنكارنا وتنديدنا بالعدوان الإسرائيلي الغاشم، الذي يتعرض له  
الشعب الفلسطيني، وشجبنا القوي لما تنهجه آلة القمع الإسرائيلية، التي  
تقوض كل فرص السلام، وتسعى إلى تكريس واقع الاستيطان وسياسة  
الميز العنصري، ضدا على كل المبادرات الهادفة إلى تحقيق السلم وتمكين  
الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في العيش في دولته الفلسطينية  
المستقلة الكاملة السيادة. كل التحية إذن إلى الشعب الفلسطيني الصامد  
البطل.

السيد الرئيس،

إن تقديم هذه الحصيلة المحلية، يعتبر مناسبة دستورية وسياسية يتم  
من خلالها إطلاع البرلمان ومعه الرأي العام الوطني، على حصيلة العمل  
الحكومي وتقديم حساب منتصف الزمن الحكومي لتدبير الشأن العام، والتي  
تتضمن الإنجازات والإكراهات والبدايل والاستراتيجيات والأولويات في ما  
تبقى من عمر الحكومة. إلا أن هذا التقييم المرحلي للبرنامج الحكومي وللعمل  
الحكومي، يجب أن ننظر إليه من زاويتين: هل يمكن اعتبار الحصيلة  
المحلية للحكومة إيجابية بالنظر لصعوبة السياق الدولي والإقليمي والوطني  
الراهن؟ أم أن هذه الحصيلة لا ترقى لتطلعات وانتظارات المواطنين  
والمواطنات؟

إن إجراء أي تقييم موضوعي ومنصف، ويستوفي شروط الموضوعية،  
يتطلب منا الاعتراف بما تحقق على أرض الواقع، من نتائج وإنجازات، ثم  
رصد الإخفاقات والمعوقات، انطلاقا من الالتزامات الكبرى التي أتى بها  
البرنامج الحكومي، وليس البرنامج الانتخابي لحزب من داخل الحكومة.  
المحاسبة بناء على البرنامج الحكومي، لو أن هناك حزب حصل على  
الأغلبية المطلقة من الأصوات، آنذاك نحاسبه على ما ورد في برنامج  
الانتخابي برمته.

وانطلاقا من هذه القناعة المبدئية المبنية على الموضوعية والالتزام  
السياسيين، فإننا في فريق التقدم الديمقراطي والتحالف الاشتراكي، نعتبر  
أنه لا يمكن الحديث عن الحصيلة المحلية لعمل هذه الحكومة، دون النظر  
للسياق العام الذي أفرزها والسياق الاقتصادي المحيط بها، وهنا لم يكن  
إمكان أية حكومة أخرى أن تحقق مرحليا أكثر من ما حققته الحكومة  
الحالية.

إلا أنه ورغم هذا المعطى، فلا بد من تقديم بعض الملاحظات، المرتبطة  
أساسا بمستوى الحصيلة المحلية، والبطء الذي اتسم به العمل الحكومي في  
أوقات بعينها، وغادي نوضح، خاصة في ما يتعلق بتنفيذ مقتضيات  
الدستور، وما يرتبط بإيقاع الاستجابة لبعض الالتزامات الكبرى والوفاء

بهذه المناسبة نحيي عاليا بسالة القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية تحت قيادة القائد الأعلى رئيس أركان الحرب العامة، جلالة الملك محمد السادس، في الذود عن حوزة التراب الوطني، مترحمين على الأرواح الطاهرة لشهداء وحدتنا الترابية.

وعلاقة بهذا الموضوع، فإننا نشجب بقوة وندين القرار اللا مسؤول لمنظمة الاتحاد الإفريقي التي بادرت بتعيين ما سمته "المبعوث الخاص" كما جاء في بيانها، ولا يمكن لنا إلا أن نستهنج هذا القرار المتهور، الفاشل، والصادر عن منظمة - في تصورنا - لا تتوفر على المؤهلات المعنوية والأخلاقية والسياسية والقانونية، للتدخل في ملف تعاملت معه منذ ثلاثين سنة بكثير من الاستهتار وقلة التبصر وعدم الحياء.

هذا التحرك المشبوه واليائس تحركه أيادي تعتبر نفسها خفية، في حين أنها أصبحت مكشوفة بعدائها للوحدة الترابية المغربية، وتنفق على مخططاتها الملايير على حساب بلدها وشعبها.

بيد أن هذا التحرك الأخير لأعداء وحدتنا الترابية جاء بعد فشل الترافع على الكيان الوهمي باستعمال الورقة الحقوقية، وبعدما تبين أن ما سجله المغرب من تقدم في مجال الحريات وحقوق الإنسان، يدحض بقوة ما يستشهد به الأعداء أمام المنتظم الدولي.

وهي مناسبة لنسجل الدور الطلائعي الذي لعبته الحكومة، في ملف حقوق الإنسان، بحيث أن الجهود التي تم بذلها على المستوى الحقوقي، ساهمت في تقوية مكانة المغرب وعززت سمعته إيجابيا.

السيد رئيس الحكومة،

ونحن نقوم بقراءة الحصيلة المرهولة، هناك من طرح وي طرح سؤال حول مدى توفيق حكومة تضم مكونات سياسية من توجهات مختلفة؟ يعني بعبارة أخرى نحن في التقدم والاشتراكية، هل كان قرارنا بالمشاركة في هذه الحكومة صائبا أم لا، بقراءة المنتصف ديال الولاية؟

لا بأس من التذكير بأن مشاركة حزب التقدم والاشتراكية في التحالف الحكومي الحالي، جاءت استجابة لمتغيرات الإصلاح، بعد محاض عسير اهتدى فيه إلى اختيار الطريق الصعب، وأن الائتلاف الحكومي الحالي ليس بالأمر المستجد في الحياة السياسية المغربية، على اعتبار أن الحكومات المنبثقة من صناديق الاقتراع، المعترف بزاهتها، ومنذ حكومة التناوب التوافقي سنة 1998، كانت كلها حكومات ائتلافية.

تأسيسا على هذه الرؤية الواقعية، حزب التقدم والاشتراكية، يدرك، تمام الإدراك، أن مرحلة الانتقال الديمقراطي المعقد، التي نحن بصدها حاليا، تتطور بنجاحاتها وإخفاقاتها، في حركة مد وجزر، مما يضع على عاتقنا مهمة سياسية صعبة للغاية، إذ يتطلب منا الوضع، المعقد دوليا وجمويا ووطنيا، التحلي بكثير من بعد النظر القائم على التشبث بالثوابت المبدئية وتبديد التناقضات السياسية، مع التمييز بين الأساسي والثانوي منها، كي يظل الهدف الأسمى، أي تشييد مغرب المؤسسات والعدالة الاجتماعية،

بها، والتي يتم التساؤل حولها من قبل المواطنين والمواطنات، بتفهنا لبعض المتاعب السياسية التي اعترضت السير العادي والطبيعي للحكومة، إثر القرار السيادي لإخواننا في حزب الاستقلال بالانسحاب من الحكومة، وما خلفه من حالة الانتظارية وتعطيل للعديد من الأوراش والمبادرات، من جهة، والتكلفة الزمنية الباهظة التي استغرقتها تشكيلة النسخة الثانية من الحكومة، من جهة أخرى .

واستطاعت الحكومة مع ذلك، أن تحافظ على كيانها وعدم الاستسلام لكل المحاولات التي استهدفتها والمضايقات والاستفزازات، بل اتخذت في سياق برنامجها الإصلاحي عددا من التدابير الجريئة والقرارات الحاسمة في ترشيد النفقات العمومية والتأسيس لتجويد الحكامة والتحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية والشروع في محاربة مظاهر اقتصاد الريع، وتمكنت من تحقيق مجموعة من المكتسبات الاجتماعية، تطلبت اعتادات مالية كبيرة، دون الرهان على مكاسب سياسية أو أرقام انتخابية، وأستسمحكم، السيد رئيس الحكومة، لن أعيد الأرقام التي تفضلتم بتقديمها لنا في عرضكم، الأرقام تحدث عن نفسها.

السيد رئيس الحكومة،

إن قضية الوحدة الترابية للمغرب، تظل قضية مصيرية تحظى بإجماع وطني راسخ، إجماع يلح فريقانا، بمجلس النواب ومجلس المستشارين، على ضرورة الدفع به إلى أبعد مدى، على اعتبار أنه يشكل الصخرة العنيدة التي عليها تتحطم مناورات المترصين بالوحدة الترابية لبلادنا، وتتكسر أطماع الخصوم التوسعية في المنطقة.

وتبعا لذلك، أضحي من اللازم إعادة النظر، بصورة شاملة، دقيقة، موضوعية، بناءة، في الكيفية التي دبرت وتدبر بها الشؤون ذات الصلة بالقضية الوطنية، خاصة في الأقاليم الجنوبية، وذلك في أفق استدراك ما يمكن استدراكه، وتصحيح ما ينبغي تصحيحه، انطلاقا من أن الواجبة الداخلية أصبحت تستدعي اعتناء جديدا، ومجددا، لتبدير ما يظهر في المنطقة من مطالب ذات الأصل الاجتماعي، والتي تحاول أن تتركب عليها الجماعات الانفصالية، مستغلة أجواء الحريات والانفتاح والديمقراطية، في محاولة منها لتأجيج النعرة القبلية.

في هذا السياق، فإنه يتعين إعادة طرح المطالب الاجتماعية المشروعة، في سياقها الوطني، وفي الإطار المؤسساتي والقانوني، وذلك من خلال إعمال مبدأ المساواة بين الجميع، في الحقوق والواجبات، وإتاحة الفرص، دون امتيازات أو تمييز، والتوزيع العادل للثروات، وإتباع سياسة إدماجية في مختلف المجالات.

كما أن مكتسبات بلادنا في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والاستقرار السياسي والاجتماعي، لها تأثير مباشر على مسار ومصير معركتنا الوطنية من أجل وحدة بلادنا الترابية وفي سبيل استكمالها باسترجاع مدينتي سبتة ومليلية السلبيتين والجزر الجعفرية المستعمرة.

والمؤسساتي لبلادنا، ونحن لا نشك ولو للحظة، في مجهودات الحكومة على مستوى تدبير الزمن التشريعي، لأن ما يهمننا في هذا المضمار هو تحقيق "الحكامية التشريعية"، ونحن نعتز بذلك كأغلبية.

في هذا الصدد، فإن ما ميز الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، هو نهجها للتشاور والافتتاح والحوار عبر عدة قنوات وآليات وعبر عدة مستويات وفي عدة قضايا أساسية، أو من خلال الإحالة على المؤسسات الوطنية المؤكول لها دستوريا تقديم الاستشارة، كما هو الشأن بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي، وغيرها من الآليات المؤسساتية الأخرى.

هذه المقاربة مكنت من خلق تفاعل إيجابي ومثمر بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، توج بإخراج العديد من القوانين المهمة التي لها ارتباط بتنزيل البرنامج الحكومي، وقوانين أخرى تنظيمية حظي العديد منها بالتوافق بين مكونات الأغلبية والمعارضة.

أما على المستوى الاقتصادي، يتضح أن الحكومة بذلت مجهودات تستحق الثمين، إلا أنها غير كافية، ولا بد من بذل المزيد من الجهد، وهو ما يضع أيضا قدرة الحكومة في ما تبقى من الانتداب الحكومي على المحك، في تبني رؤية واضحة وواقعية متدرجة، تكفل ضمان الفعالية والنجاح في الإنفاق المالي وخلق دينامية اقتصادية خارج القطاعات التي تهم المواطنين والمواطنات بشكل مباشر، تقوم على التنوع والتكثيف، لتعاطيها مع الإصلاحات التي تهم صندوق المقاصة، منظومة التقاعد، النظام الجبائي، اتخاذ القرارات بشأنها. وهو ما نحياه من خلال ما أعلنتم عنه من أولويات في عرضكم الذي تقدمتم به السيد رئيس الحكومة.

ونسجل للحكومة تحملها لمسئوليتها وجرأتها في فتح هذه الأوراش وجعلها ضمن أولوياتها. وبذلك تكون الحكومة فعلا قد فكرت في حقوق الأجيال القادمة، باتخاذها لقرارات بنوية دون تردد ومجردة من أي رؤية حزبية انتخابية ضيقة، واطاعة المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار.

السيد رئيس الحكومة،

إن الهاجس الاجتماعي هو بطاقة الهوية بالنسبة لنا، وبالتالي، فإن تدبير الإكراهات الماكرو اقتصادية والتوازنات الاجتماعية أمران مرتبطان، ولا يمكن فصلها الواحد عن الآخر، وبالتالي، فإن المطروح اليوم وإلحاق هو إنجاح الإصلاحات الكبرى، التي من شأنها تغيير الملامح الاقتصادية والاجتماعية للمغرب، لأننا نعتبر بأنه مهما كانت أهمية التوازنات الماكرو اقتصادية والتحكم في عجز الميزانية، يبقى لزاما ضمان التوازن والتناسك الاجتماعيين، وضرورة الحفاظ على القدرة الشرائية للمستضعفين، وعلى إلزامية اتخاذ تدابير لإنعاش الاقتصاد، وننبه إلى محدودية المقاربة الحساباتية والتقنية لمعالجة العجز الميزانياتي والمديونية.

كما نلح على اعتماد مقاربة شمولية، تنفذ إلى أصل الداء وجذوره، ولا تقف عند المظاهر والانعكاسات، وبالتالي، وجب الإلحاح، مرة أخرى،

حاضرا باستمرار في الكفاحات التي نخوضها، بل ومتصدرا لهذه الكفاحات. اعتمادا على هذا، فإن حزبنا، الذي لا تعني مشاركته في الحكومة الحالية قطع حبل الاتصال وصلة الود مع باقي مكونات اليسار والكتلة الديمقراطية، يرفض أي مقارنة تقدم الفريق الحكومي الحالي على أنه "حكومة محافظة" يتعين على اليسار مقاومتها، انطلاقاً من مواقع إيديولوجية صرفة رغم مشاركة حزب التقدم والاشتراكية فيها.

ذلك أنها حكومة، تتميز بالتفرد، سواء في نسختها الأولى أو الثانية، وليست قائمة على تموقع إيديولوجي يميني، وإنما على برنامج إصلاحي متقدم، يتأسس على خطوات إصلاحية عميقة وشاقة تستلزمها الأوضاع، وتطالب بها أوسع الفئات الشعبية والأوساط المتنورة اتفقت عليه - أي البرنامج الحكومي - مكونات الأغلبية، ويجد حزب التقدم والاشتراكية نفسه فيه، كما قرره أجهزته التقريرية وكرسه مؤتمره الوطني التاسع الأخير بكل وضوح وبالإجماع.

وهي مسوغات نفسها - مسوغات القرار - هي نفسها التي اعتمدها سنة 1998؛ أي الحرص دائما على الدفع بعجلة التغيير قدما ومباشرة الإصلاحات الكبرى الضرورية وتأمين استقرار البلاد الذي بدونه لن تقوم لهذه الأخيرة قائمة.

كما تؤكد في هذا السياق، على الالتزام بضرورة توفير الشروط الضرورية لبلوغ الهدف الإصلاحي، وذلك انطلاقا من مرجعيتنا واثمنا للصف الديمقراطي التقدمي الحدائي، كمدسة سياسية تعطي القيمة للالتزام، تعطي القيمة للمسؤولية بكل دلالاتها، وكحليف وفي لمن يتحالف معه ويعمل بنزاهة وصدقية وجدية. نعم، حزبنا مرتاح لمشاركته في التجربة الحكومية الحالية.

وبناء على ما راكمه الحزب من تجربة وتوقعات طيلة سبعة عقود من الكفاح وفي إطار جدلية الوفاء والتجديد، يؤكد نبذه للانحرافات الانتهازية والجمود والتحجر الفكري، ويجعل من احترام الحريات والمؤسسات وقيم الديمقراطية والمساواة والعدالة الاجتماعية والكرامة الخط الأحمر بالنسبة له، وهي الخطوط التي لم يتم المساس بها أو حتى التفكير فيها، مما يدحض كل الاتهامات المجانية التي وجهت، وفي وقت سابق وبجدة للحكومة، ووصفها بأوصاف وهمية قسرا وتعسفا.

ويمكن إضافة أن هذه الحكومة، التي نحن مكون أساسي فيها، أعادت الجاذبية للنقاش السياسي، رغم دونية الخطاب السياسي الذي يظهر بين الفينة والأخرى.

السيد رئيس الحكومة،

لنا اليقين، في فريق التقدم الديمقراطي وفريق التحالف الاشتراكي، أن الحكومة واعية كل الوعي بالمهام الجسيمة التي يلقيها عليها الدستور، الذي حدد لها سقف نهاية الولاية التشريعية من أجل تقديم كل مشاريع القوانين التنظيمية قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان لاستكمال البناء الدستوري

صدق الله العظيم.

### السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الفيدرالي، السي محمد دعيدة، السيد المستشار.

### المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات كلهم مشاوا،

السيدات والسادة البرلمانيون،

السيد رئيس الحكومة،

أتشرف باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية أن أتدخل لمناقشة عرضكم بخصوص الحصيلة المرحلية.

فصراحة، توقعنا أن يكون خطابكم مختلفا عن المألوف والمكرور، لأن تقديم حصيلة الحكومة خلال سنتين ونصف يختلف عن اللقاءات الشهرية، التي ضيعت الهدف منها بتوريط النقاش في الجدل العقيم.

توقعنا كذلك أن تتحلوا بما يكفي من الجرأة لوضع البرلمانيين في صورة الوضعية الحقيقية للبلاد حالا وما ينتظر المغرب والمغاربة استقبالا، وأن تحرصوا على تقديم عرض يصلح لأن يكون قاعدة لنقاش عمومي من مستوى رفيع تستفيد منه البلاد، لكن توقعنا كان خاطئا.

خطابكم، السيد رئيس الحكومة، جاء مفككا ومضطربا وفاقدا لخيط ناظم، فإل عجزتم عن مجرد إعداد خطاب حصيلة مرحلية يليق بحكومة المغرب؟

الأرجح أن السبب في هذا الاضطراب ناتج عن ارتباك في الجمع بين عرض حصيلة البرنامج الحكومي، كما صوت عليه مجلس النواب، وبين إرسال رسائل التزام إلى المنظمات المالية الدولية، بين جعل اللقاء مع البرلمانيين ذريعة وبين التوجه بالدرجة الأولى إلى من تحتكم إليهم الحكومة وتنتظر أحكامهم، أي صندوق النقد الدولي ووكالات التنقيط الدولية التي صرتم تتحدثون عنها حتى في لقاءات مع فئات شعبية لا تعرف لا (Fitch) ولا (Standard & Poor's).

هذا الارتباك بالضبط يجعلنا نسألكم:

هل جئتم إلى البرلمان بغرض عرض حصيلة البرنامج الحكومي الذي تعاقدم في شأنه مع أغلبيتكم السابقة؟ أم لعرض حصيلة تعاقدم مع صندوق النقد الدولي منذ سنتين؟

هل جئتم للتباهي بخط الائتان الأول والذي كلف المغرب 20 مليار سنتيم والتبشير بخط الائتان الثاني بكلفة 17 مليار سنتيم كعمولة فقط؟

على أن النموذج التنموي المغربي أصبح في حاجة ماسة إلى إعادة قراءته، بل وإلى إعادة نظر جدية ومجدية.

وهذه رؤية تتقاسمها مع العديد من الهيئات والمؤسسات الوطنية، من بينها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي.

ويقوم هذا النموذج في تصورنا، على ضرورة إعطاء الأهمية اللازمة للسوق الداخلي، باعتباره قاطرة للنمو، وإعطاء الأولوية للتصنيع، وأنه بالإمكان التوفيق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، باعتبار هذه الأخيرة رافعة للتنمية، وإعادة النظر كذلك في الاستراتيجيات القطاعية، على أن يكون ذلك مبنيا على التخطيط، بغية الدفع في اتجاه تحقيق الانسجام والالتقائية بين جميع البرامج والمخططات، مع ضرورة تقييم المخططات الحالية، وربطها برهان الجهوية المتقدمة لتعزيز بناء مغرب المؤسسات، مغرب الدولة الديمقراطية الحديثة.

كما يركز النموذج التنموي البديل، على إعطاء الأهمية القصوى للحوار الاجتماعي ومأسسته ليكون فضاء للحوار، وكذا الاهتمام بالمقاولات الصغرى جدا والصغيرة والمتوسطة، التي تمثل ما يزيد عن 90% من النسيج الاقتصادي الوطني.

كما تعتبر من خلال هذا النموذج أن لا تعارض بين الديمقراطية والتنمية. وفي نفس السياق لابد من التأكيد، على أن نهج سياسة التقشف ثبت عدم فاعليتها، وقصورها في الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية، وذلك انطلاقا من تجارب الدول التي لجأت إلى هذه السياسة، والتي أدى بها ذلك إلى تعميق الأزمة وتكريس الفوارق الاجتماعية. ولنا في العديد من الدول الغربية أمثلة على ذلك.

ويخلص هذا النموذج إلى أن المسألة الاجتماعية، هي الحل الأنجع لتجاوز الوضعية الحالية، من خلال توسيع التغطية والحماية الاجتماعيتين والاهتمام بالتشغيل، واعتماد حكمة ديمقراطية، وتكريس انفتاح المغرب على العالم.

السيد رئيس الحكومة،

أمام كل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية المرقمة، التي جاءت في حصيلتكم المرحلية، وأمام كل المبادرات ذات الطابع الاجتماعي والقرارات الجريئة المتخذة في سبيل تحسين استقلالية القرار السياسي الاقتصادي لبلادنا، وبالتالي فنن باب الموضوعية والنزاهة، ومن باب والالتزام والمسؤولية السياسيتين، نعبّر عن قناعتنا بأن الحصيلة المرحلية حصيلة إيجابية، وتوقع بأن الحصيلة النهائية لهذه الحكومة ستكون إيجابية بدورها وتعكس أجراً عملية للبرنامج الحكومي.

واطمئنوا، نحن متأكدون من أن المواطنين والمواطنات سيقدرّون ما تم إنجازه، وسيستفهمون القرارات الصعبة التي تم اتخاذها في ظل سياقات صعبة إقليميا ودوليا، وبكل تأكيد سيجددون الثقة في الحكومة ومنهجيتها في العمل المبنية على الصدق والصرحة والمكاشفة ونكران الذات وتغليب صالح البلاد والعباد. ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

نعيد الثقة للمغاربة في مؤسساتهم الانتخابية؟ فالخوف كل الخوف أن نكون غدا أمام انتخابات بدون ناخبين، إذا استمر الأمر على ما هو عليه في التناز الحزبي وتدني الخطاب والممارسة السياسيين.

ومثلا أشعلتم فتائل النزاع مع حلفائكم، فإنكم فتحتم جبهات نزاع مع الجميع، مع المعارضة في البرلمان، التي حاولتم تقزيم دورها في التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتقييم السياسات العمومية، ومع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، التي تهرتم طويلا من الحوار الجدي معها، بل وسعيتم إلى تحجيم دورها والاستهزاء من معاركها النضالية، ومع الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي عملتم على الطعن في تمثيلته، ومع المجتمع المدني، الذي أفسدتم الحوار معه بتعاملكم غير السليم الذي أدى إلى انسحاب الجمعيات الديمقراطية الوازنة منه وتنظيمها لحوار أغنى وأفيد من حواركم.

إن لجوءكم المستمر للجدال زاد الطين بلة، فالطريقة الجدالية التي اعتمدتموها في مواجهة الجميع - ومازلتم - تعني أنكم تشعرون بامتياز، وترغبون في استعجاله للقضاء المبرم على كل من يخالفكم الرأي والموقف ومن لا يقبل مشروعكم ومنهجيتكم في تدبير شؤون العباد والبلاد.

السيد رئيس الحكومة،

إن شعوركم الذي تعبرون عنه دائما، بكونكم ضمانة لاستقرار البلاد وتوجهكم الشكر مرتين في خطابكم للمغاربة الذين تقبلوا قراراتكم اللا شعبية كامتداد لذلك الشعور، إنما يؤكد أنكم ترفضون رؤية الحقيقة وساعها، فالمغاربة إذ يحرضون على استقرار بلادهم كآسأل ثمين، بعدما ظهرت نتائج مغامرات الجماعات الإسلامية في الشرق، فإنهم لا يربطونه بوجود حكومتكم، وهم لا يخشون أي تهديد بالمساس بهذا الاستقرار بعد أن تصالح المغرب مع ماضيه وذاته، ويتطلع إلى تفعيل وأجراً كل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، وبعد أن اختار العدالة الانتقالية وعدم تكرار ما حصل. فللمغرب حصاناته ضد المغامرات العمياء وله القدرة على إحباط هذه المغامرات في المهدي، و"للبيت رب يحميه".

إن حرص المغاربة على استقرار بلادهم كذلك لا يعني، بأي حال من الأحوال، أنهم لا يشعرون بالغضب تجاه قرارات حكومتكم، التي تنتجها نحو تقليص قدرتهم الشرائية والمساس بالحقوق المكتسبة في ميدان التقاعد وتقليص المرتبات ومناصب الشغل والزيادة في الضرائب والمساس بالحرريات والمكتسبات، وغير ذلك مما فتم به أو تعتزمون القيام به في إطار التزاماتكم مع المؤسسات المالية الدولية.

هذا الغضب تم التعبير عنه بأساليب سلمية وحضارية من طرف المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والحركات الاحتجاجية السلمية في مختلف المدن والقرى المغربية، وسيستمر التعبير عنه مادام استمرار الفساد والاستبداد والتحكم.

وإن إشارتكم إلى المركزيات النقابية ومطالبها، وخصوصا ما يتعلق بتحسين الدخل، لا تعدو أن تكون استفزازا مجانيا وتحقيرا للنتائج

أي 37 مليار سنتيم، ما هزينا، ما حطينا؟

هل ما ورد في نص عرضكم وما نطقتم به خارج النص، بشأن الفترة المقبلة نتاج تعاقدم مع أغليبتكم الجديدة أم تصریح بالتزام تجاه المؤسسات الدولية المالية للمستين المقبلين؟

صراحة، السيد رئيس الحكومة، ارتباككم هذا مريب لنا، لأنه يشعرا أننا استدعينا لتكون شهودا فقط على زواجكم مع صندوق النقد الدولي وليس لممارسة دورنا الدستوري في مراقبة العمل الحكومي على ضوء الالتزامات المعبر عنها في البرنامج الحكومي، الذي استعصم عنه برنامج جديد بأربع أولويات، فضلمتم تمريره ضمن الحصيلة المرورية عوض أن يكون موضوع تصریح حكومي جديد بعد تشكيل حكومتكم الثانية.

السيد رئيس الحكومة،

كان التعقل وتحمل مسؤولية لتدبير الشأن العام يقتضي منكم البحث عن الوسائل والآليات لإنجاح التشاور والحوار مع القوى السياسية الأخرى والمركزيات النقابية والاتحاد العام لمقاولات المغرب وجمعيات المجتمع المدني ذات الخبرة والشخصيات الوطنية، من أجل الوصول إلى توافق حول سبل معالجة مشاكل البلاد في هذا الظرف الدقيق، لكن حسابكم الضيق وحملتكم الانتخابية الدائمة يحرمانكم من القدرة على الإنصات والمبادرة، وحال بالتالي دون وضع برنامج يلائم المرحلة وما يعمل فيها وتحقيق توافق شامل حول الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد وإطلاق دينامية الإصلاح وتمتين الصرح الدستوري والارتقاء بالممارسة السياسية خطابا وأداء.

التوافق، السيد رئيس الحكومة، يتطلب التحرر من الغرور والتحلي بفصائل الإنصات والتواضع، وهذا ما افتقدتموه، إذ اغترتم بعدد المقاعد التي حصلتكم عليها في انتخابات جرت في ظروف استثنائية نتجت عن الحراك الشعبي والشبابي، حراك عارضتموه صراحة - كما يعرف - الجميع منذ الوهلة الأولى، وبدلا من التفكير انطلاقا من أرض المغرب التي تقفون عليها بمجتمعها وثقافتها، اخترتم العيش مع وهم. هذا الوهم جعلكم تنسون أن للمغرب تاريخ، وأن الدولة المغربية لم تنشأ بعد نهاية الاستعمار، وليست فيه طائفية، كما أن له من الحصانات ما يجنبه المشاريع الظلامية التي نرى اليوم كيف تسيئ إلى صورة ديننا الإسلامي السمح ولصورة العرب والمسلمين في العالم.

هذا الوهم جعلكم، السيد رئيس الحكومة، كذلك تنسون أو تتناسون أن عدد مقاعدكم في مجلس النواب لا يخول لكم الحق في ممارسات الحزب الأغليبي، فأنتم لستم أغلبية كما تعلمون، وإن كنتم تعتبرون تصويت مليون ناخب ونصف عليكم في انتخابات سابقة لأوانها قاطعها 55% من المغاربة المسجلين باللوائح، بالإضافة إلى 15 مليون شاب وشابة غير مسجلين أصلا بهذه اللوائح، فأنتم أغلبية الأقلية الانتخابية، فهنيئا لكم بهذه الشعبية!

إن أكبر تحد يواجه المغرب اليوم دولة وأحزابا ومؤسسات، هو كيف

المسؤولية الحكومية، وخصوصا منها بطالة الشباب الحامل للشهادات العليا وشهادات التكوين المهني، والتي تجاوزت 18.1%، وتصل في صفوف الشباب البالغين ما بين 25 و24 سنة نسبة 36%، وفي الوسط الحضري 14%.

السيد رئيس الحكومة،

لقد سرت في الطريق الخطأ منذ البداية، لأنكم وجدتم أنفسكم فجأة في قاطرة لم تتعلموا سياقتها ولا تعرفون مساراتها ومواقفها، ولذلك أخفقتكم إلى حد الآن في تحقيق العديد من الأهداف الملتزم بها في برنامجكم الحكومي، وإخفاقاتكم متعددة المستويات، فقد جعلتمونا نعيش بين دستورين، دستور 2011 ودستور 1996، بسبب التباطؤ غير المبرر في اعتماد المصادقة على القوانين التنظيمية والعادية المنصوص عليها في الدستور الجديد، وخاصة ما يتعلق بإشراك المجتمع المدني في التشريع والمراقبة والولوج إلى المعلومة وما يتعلق بالمنافسة والمساواة ومؤسسات الحكامة وتحليل الإدارة وتقوية المراقبة على المالية العمومية والارتقاء بدور المعارضة البرلمانية وتمكينها من كل الوسائل لمراقبة ومساءلة الحكومة وكل ما يتعلق بربط المسؤولية بالحاسبة والديمقراطية التشاركية، وغيرها من المقترحات الخاصة بصون الحريات الفردية والجماعية.

وأيا بسبب تأويلكم للمواد الدستورية التي يتم إفراغها أحيانا من محتواها، وبسبب تنازلاتكم غير المفهومة، وبذلك فوتم علينا الفرصة للاستفادة من مكاسب تحققت بعد نضالات طويلة وبفضل توافق وطني لتحقيق نقلة ديمقراطية حقيقية، وعطلتم عملية البناء المؤسساتي الجديد المترتب عن دستور 2011، بل فرضتم الجمود في الحياة السياسية بدل إطلاق الديناميات المطلوبة، على إثر تصدع الأغلبية الحكومية لمدة قاربت السنة لأنكم بقيتم سجناء حسابات ضيقة في هذه المرحلة المفصلية في البناء الديمقراطي السليم الذي يتطلب الاقتناع به بعمق وبعد النظر والمبادرة المقدامة والحكمة والرزانة.

فعدم تنزيل الدستور بشكل سليم فوت كذلك فرصة تطوير الحكامة عبر تطوير البناء المؤسساتي وتعميم ثقافة تقديم الحساب. ومن المثير أن أغلب مشاريع القوانين التنظيمية والعادية التي تهم التقنين والحكامة كانت جاهزة تقريبا بالنظر إلى كون الاشتغال عليها تم منذ سنوات، لكنكم تكلأتم في المصادقة عليها وعرقتم دور البرلمان الذي كان بالإمكان أن يساعد في تسريع وتيرة إصدار القوانين التنظيمية والعادية منها. هذا ما شجع على استمرار عدد من الظواهر التي كان مفروضا أن تتقلص من قبيل الفساد والرشوة والزبونية واستغلال النفوذ والريع، فلا يكفي أن تنشروا لوائح منتقاة لتقولوا أنكم شرعتم في تطوير الحكامة، فإذا قمتم به بعد ذلك؟ لا شيء تقريبا، غير إطلاق الكلام على عواهنه في الاجتماعات والتجمعات الهادفة إلى التعمية والتغطية على العجز في تدبير الشأن العام.

الحكامة، كما لا يخفى عليكم، تتطلب سياسة عمومية شاملة أفقية وليس

والنضال النقابي، وهو ما يفسر تهريك من مؤسسة الحوار الاجتماعي الثلاثي الأطراف وضمان انتظامه.

ولا تتصوروا أن اللجوء إلى أساليب لي العنق، من قبيل إخضاع أجور ومرتبات المضربين للاقتطاع، دون سند قانوني أو دستوري، يمكن أن يثني المواطنين عن التعبير عن غضبهم في مواجهة سياسة التقدير والتضييق على الحريات التي تنهجونها، وإن غدا لناظره قريب.

إننا نستغرب مما ورد في مداخلتكم حول رصد 50 مليار درهم برسم الفترة 2012-2014 لتنفيذ الالتزامات العامة والخاصة باتفاق 26 أبريل، فعلمكم، السيد رئيس الحكومة، أن هذا الغلاف المالي هو مجموع الزيادات والتعويضات الناتجة عن الحوار الاجتماعي منذ سنة 2003 إلى سنة 2014، فكيف لكم أن تُنسبوا لأنفسكم ضمن الحصيلة المرحلية لمجهودات الحكومات السابقة؟! وتجدر الإشارة إلى أن سنتي 2012 و2013 كانتا سنتين بضاوين بخصوص الحوار الاجتماعي، وما رصدته حكومتكم لم يتجاوز 160 مليون درهم للرفع من الحد الأدنى للأجر لفائدة 53.000 موظفة وموظف، ودون أن يشمل هذا الإجراء العاملين بالجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية وشبه العمومية، والذي كان الهدف منه تحقيق مكاسب سياسية وانتخابية بالدرجة الأولى.

وحتى نكونوا على دراية من أمركم وعلى بينة مما تم رصده من نفقات خاصة بالحوار الاجتماعي ومن أجل تحيين معطياتكم، نسلمكم، السيد رئيس الحكومة، وثيقة تفصيلية لمختلف الالتزامات المالية الناتجة عن الحوار الاجتماعي منذ انطلاقه سنة 1986.

السيد رئيس الحكومة،

إن حصيلة حكومتكم المؤقتة لم ترق إلى انتظارات الطبقة العاملة، فأين نحن من التزاماتكم بخصوص وضع الآليات الفعالة للرصد والوساطة في سوق الشغل؟

أين نحن من إحداث المرصد الوطني للتشغيل وإنشاء المنظومة المعلوماتية الوطنية الخاصة بسوق الشغل وتقوية قدرات الوساطة؟

أين نحن من توسيع التمثيلية في المجلس الإداري للوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وتفعيل المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للتشغيل المنصوص عليها في مدونة الشغل؟

أين نحن من توسيع التأمين الصحي الإجباري ليشمل المهن الحرة والتجار والصناع التقليديين والطلبة والمشتغلين الذاتيين؟

أين نحن - وأنتم في منتصف الولاية - من تعزيز الديمقراطية الاجتماعية والحوار الاجتماعي وإنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين وضمان المساواة وتكافؤ الفرص والقضاء على التمييز في مجال الشغل وحماية المُشغلين وضمان شروط الصحة والسلامة وتطوير ثقافة الحوار طبقا لمعايير الشغل اللائق؟

إن البطالة، السيد رئيس الحكومة، ارتفعت باستمرار منذ ولوجكم إلى

الاستثمار. نتمنى صادقين أن تثمر الجهود المبذولة في هذا المجال إقرار استقلالية ونزاهة القضاء ونجاحة وفعالية منظومة العدالة ببلادنا.

ولا يمكنكم الزعم، السيد رئيس الحكومة، أنكم أحرزتم أي تقدم في ميدان الإعلام والاتصال، فالولوج إلى المعلومات ما يزال مشكلة قائمة، والمركبة التي فتحتموها مع المندوبية السامية للتخطيط كشفت عن رغبة في التحكم في المعلومات الإحصائية..

#### السيد رئيس مجلس النواب:

السيد الرئيس، انتهى الوقت، السيد الرئيس.

#### المستشار السيد محمد دعيدة:

.. والتوقعات وتوجيهها وحجب الحقائق..

#### السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا، شكرا.

#### المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا لكم.

#### السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا لكم السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة الاتحاد المغربي للشغل.

الكلمة لمجموعة تحالف الوسط، السيد النائب، السي عبد العالي الهلالي.

#### النائب السيد عبد العالي الهلالي:

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أيها السيدات والسادة،

إن أي تقييم موضوعي للحصيلة المرحلية للعمل الحكومي، يقتضي الإقرار بأن الحكومة الحالية كانت لها شجاعة أكثر في ملامسة الكثير من الإصلاحات، إن على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.

إن نقض الغبار على الملفات القديمة الجديدة، كان له بدون شك آثارا إيجابية خلقت نوعا من النقاش العمومي أكثر حماسا لمباشرة الإصلاحات الواجب اتخاذها.

إن مجرد الحديث بشدة كبيرة على اقتصاد الربيع والامتيازات والفساد وأهمية إصلاح منظومة المقاصة ونظام التقاعد، خلق نوعا من الديناميكية الإيجابية المتجددة في مياه كانت راكدة، الكل يعرف مدى تعفنها، ولا أحد يجرؤ على الغوص في تنقيتها لتلعب من جديد الأدوار المنوطة بها.

شعارات دعائية أو عمل ترفيحي أو حملة إشهار فاشلة. والإصلاح ليس كلاما يقال في خطب، وإنما هو عملية متواصلة من التفاعل والإنضاج والنضال.

ويجدد بنا في هذا السياق، التنبيه إلى أن النضال من أجل الإصلاح ودمقرطة الدولة والمجتمع لم يبدأ اليوم في هذا البلد السعيد، وليس اختراعا يحسب لوزرائكم ولحزبكم، كما تحاولون الترويج لذلك، وتاريخ هذا البلد ونضالات شعبه دالة على ما قدمته وناضلت وضحت من أجله أجيال من المغاربة رجالا ونساء في ظروف بالغة الصعوبة وطويلة سنوات الرصاص. ومن باب الظلم والتكبر، بل الادعاء، القول بأننا بدأنا اليوم من الصفر، فمساحات الحريات المتوفرة اليوم للجميع والتداول على السلطة وانتظام إجراء الانتخابات وتقلص ممارسات الاستبداد، كلها أمور لا فضل لكم فيها، والتاريخ يسجل ويشهد أن اليسار المغربي والحركة النقابية هما من تحملا العبء وأديا الثمن الباهظ، دفاعا عن الشعب المغربي وحقوقه وحرياته. لا تستسلموا كثيرا لإغراء لحظة، فبعد العسر يسرا.

إن حديثكم، السيد رئيس الحكومة، عن إصلاح منظومة العدالة وعن إصلاحات أخرى، يوحي وكأنها إصلاحات قائمة، والحال أن الأمر يتعلق بأوراش مفتوحة حتى قبل مجيئكم إلى الحكومة، لكنها مازالت تواجه الفشل أو صعوبة التحقق.

إن إصلاح منظومة العدالة، وهو إصلاح استراتيجي جدا، بدأ منذ سنوات، كما بدأ الشروع في إصلاح عدد من القوانين والمدونات بغرض تجاوز النواقص والملاءمة مع ما هو معمول به لدى الشركاء الأوروبيين، والعمل على امتلاك سياسة جنائية تتناسب والانخراط المتتالي في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان والديمقراطية، لكن ذلك المجهود الذي بذل لم يحقق الإصلاح المنشود ولم يجرر العدالة من صورتها القائمة لدى عموم المواطنين والفاعلين الاقتصاديين والشركاء الخارجيين.

وإن حجب الاتحاد الأوروبي لمساعدته المخصصة لإصلاح القضاء لدليل من بين أدلة أخرى على تعثر الإصلاح، كما أن ترتيب المغرب في عدد من التقارير الدولية، وبغض النظر عن تحفظاتنا، دليل آخر، فالرشوة ما زالت تنخر وتحترق جل المرافق الإدارية وأجهزة الدولة، بما في ذلك الجسم القضائي.

إننا أبعد ما نكون عن تأكيد السلطة القضائية، وأبعد ما نكون عن العدالة التي تعمل القانون والقانون وحسب، وتضمن المساواة الفعلية بين المواطنين أمام القانون. فلا تدعوا إنجازا في هذا الميدان الشائك والمعقد من دون شك.

ويجب التنبيه في هذا الإطار إلى أن إصلاح القضاء لا يهدف فقط إلى تحسين مناخ الأعمال، وإنما لإقامة العدالة لفائدة الجميع بدون تمييز، وإصلاح القضاء ومنظومة العدالة لم يعدا مطلبا سياسيا وحسب، بل أصبحا مطلبين اقتصاديين واجتماعيين لإرساء دولة الحق والقانون وجلب وتشجيع

أيها السيدات والسادة،

إن كانت هذه الشجاعة إيجابية وتحسب لهذه الحكومة، فإنها لم تكن بالقدر الكافي حتى يتمكن العمل الحكومي من مباشرة الإصلاحات في عمقها، واكتفى هذا العمل الحكومي بإثارة العديد من الملفات الشائكة دون الغوص في عمقها والبحث في أسبابها ومسبباتها. ونظرا لضيق الوقت، سنكتفي بإعطاء بعض الأمثلة إن على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.

فعلى المستوى الاقتصادي، الكثير من الخبراء سواء في الداخل أو في الخارج يقرون على أن مشاكل اقتصادنا الوطني مشاكل بنيوية، يتحتم إعادة النظر في بنيتها الأساسية وخلق نموذج اقتصادي جديد قادر على مواجهة تقلبات الأسواق الدولية، والتقليل من التبعية للقرار الاقتصادي والمالي الخارجي.

إنه لا يمكن الاستمرار في نهج سياسة اقتصادية مستمدة من ركائز غير مضمونة النتائج، كالفلاحة مثلا التي تخضع باستمرار لتقلبات مناخية غير متحكم فيها، وتبنى على فرضيات تصعد وتهبط حسب السنوات، وتتميز بضعف إنتاجيتها رغم المجهودات المبذولة، ولا يمكن كذلك أن نستمر في التعويل على عائدات عملنا في الخارج التي ما إن تنازمت أوروبا حتى تقل وتخفت ويصبح تعويلنا عليها في محب الرج.

إن قدرتنا الصناعية مازالت ضعيفة، بقيت في مراحلها التحويلية ولم نتمكن بعد، بالرغم من كل المجهودات المحمودة من خلق نسيج اقتصادي منسجم ومتكامل يتكئ على الابتكار والتكامل.

إن الاعتماد على ظرفيات متقلبة، غير متحكم فيها في شقيها الآني والمستقبلي لمن شأنه أن يجعلنا لا نراوح مكاننا، إن لم نعد إلى الوراء. إن عدم تحقيق الإقلاع الاقتصادي رغم كل هذه المجهودات لخير محفز على ضرورة إعادة النظر في بنيتنا ومكونات اقتصادنا وخلق روافد أخرى، تعتمد على الإنتاجية الجيدة والمردودية الداخلية والخارجية المرتفعة لكل مشاريعنا واستثمارنا الآنية والمستقبلية.

إن عدم استفادتنا وفشلنا في جني ثمار اتفاقية التبادل الحر لصالحنا، لدليل على هشاشة بنيتنا اقتصادنا الوطني وضعف التبادل الحر وضعف تنافسيته في مواجهة الشركات والهيئات الخارجية.

إذا كنا قد أصبحنا لا نتمكن حتى من تغطية مصارفنا بمواردنا الذاتية العادية، مما يدفعنا إلى الرضوخ إلى ضغوطات المديونية الداخلية والخارجية، فهذا يجب أن يدفعنا إلى تعميق النظر وإعادة التفحص في مسلماتنا واختياراتنا وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة لنتمكن من الخروج من المعادلة الصعبة وهي أن النفقات تتفاقم، الموارد لا ترتفع بالشكل المطلوب لتغطية هذه النفقات، النتيجة هي الاستدانة، وبعد ذلك يجب أداء الديون وندخل بذلك في نفق مسدود، وخصوصا إذا كنا لا نستفيد من الاستدانة في اتجاه مثر يحقق المردودية المطلوبة بصورة تجعل الدولة تنشط اقتصادها وتتمكن

من إعادة الديون بعد توظيفها على الوجه المرغوب والذكي.

وفي مجال آخر يتعلق بإصلاح صندوق المقاصة، لا بد أن نؤمن بمحاولة إصلاحه من طرف الحكومة الحالية رغم قدم مشاكله وارتباطها بفترات أخرى، ولكن الإصلاح أرى من الآخر ولم يتم تنوع إصلاح هذه المنظومة من داخلها، ألم يكن أولى أن نصلح تركيبة وبنية الأسعار وإعادة النظر في الخصومات التي لا تطبق والاسترداد التي لا تتم لصالح الدولة وغيرها من الجوانب المتعلقة بتسيير منظومة المقاصة بدل اللجوء إلى الحلول النهائية، وهي رفع الدعم تدريجيا أو نهائيا عن بعض المواد المدعمة.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن ما أنجز يعتبر إيجابيا بامتياز، فخلق وتمويل صندوق التماسك الاجتماعي ونظام التغطية الصحية "RAMED" وغيرها من الإصلاحات بقدر ما هي إيجابية بقدر ما تخلق إشكالات جديدة تتعلق بتفعيلها على أرض الواقع وإيصالها في أحسن الأحوال إلى المستفيدين منها، ما معنى أن يذهب المستفيد من "RAMED" بعد صبره لاستنفاد المساطر الإدارية المعقدة للحصول على هذه البطاقة من الولوج إلى المستشفيات وهي شبه فارغة من الأطباء والدواء اللازم؟ ماذا يستفيد المواطن إذا كانت بعض مستشفياتنا ومصحاتنا مازالت تعمل بـ "le noir" وتطبع في بعض مراقفها مع الأسف بالارتشاء والزبونية؟ ما أهمية صندوق التماسك الاجتماعي إذا لم تكن مساطر صرفه متيسرة، وتصل مبتغاه بطرق مستهدفة ويعمل على المساهمة في الحد من الهشاشة والفقر والهدر المدرسي الذين لا يزيدان إلا اتساعا مع الأسف؟

إن أي عمل اجتماعي وبالرغم من أهمية هدفه النبيل، ألا وهو المساهمة في الحد من الفوارق الاجتماعية، لا يمكن أن يكتمل ويحقق أهدافه إذا لم يكن نابعا من نظرة شمولية تستحضر المشكل في جميع جوانبه وتحليلاته وتبسط الوسائل والطرق للوصول إلى حله، بدون ذلك يبقى الوصول إلى تحقيق الهدف متعثرا وصعب المنال. وشكرا.

#### السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السيد النائب المحترم.

الكلمة لمجموعة الاتحاد الوطني للشغل، السيد المستشار، السي عطاش، السي رماش.

#### المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان رئيسا مجلس النواب والمستشارين المحترمان،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء،

السادة النواب والمستشارون،

يسعدنا أن نسهم في مناقشة حصيلة النصف الأول من ولاية الحكومة،

القرارات الجريئة - ونكرها - والحكمة واستقرار الوضع السياسي وتعزيز الثقة في مؤهلات الاقتصاد الوطني وتشجيع المقاول الصغرى والمتوسطة والإصلاحات المالية والجبائية والمؤسسية ستجعل اقتصادنا، بإذن الله، في مواقع متقدمة، خاصة إذا تضافرت وتكملت الجهود في خندق الدفاع عن مصالح الوطن وتطهير عقولنا قبل حقولنا من ألغام الربيع بكل أصنافه وتجنب الإقصاء لكل المبادرات الجادة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

كان بودنا في الشق الاجتماعي أن نتفصلوا أكثر في هذا المحور، لأنه إجابة عملية عن سياسة حكومتكم العامة والتي تصب في ضرورة خدمة المواطن وإجابة شافية في حاجيات ومتطلبات هذا المواطن، والتي طبعاً لن تبلغ أهدافها الكاملة نظراً للتحديات الكبرى.

إنكم التزمت أخلاقياً ومادياً بتنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011، الذي كلف الخزينة - ونكرها - 50 مليار درهم ما بين 2012 و2014، مع أننا مازلنا ننتظر باقي بنود الاتفاق الأخرى.

إن ما اتخذتموه من قرارات اجتماعية لصالح الأجراء خطوة طال انتظارها من قبل، فالرفع بالنسبة لـ 10% من الحد الأدنى لقانون الأجر في القطاع الصناعي والتجاري والخدماتي والفلاحي، والرفع من الحد الأدنى للأجر في الوظيفة العمومية، والرفع من الحد الأدنى للمعاشات إلى 1000 درهم ومعالجة الشرط (3240 يوماً) وإحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل وتوسيع الاستفادة من التغطية الصحية وغير ذلك، كل هذا مبادرة حكومية مميزة، وستكون أكثر تميزاً بمزيد من المؤسسة وتعميق النهج التشاركي وفق مقارنة يكون فيها المكون النقابي حاضراً في جميع الخطوات، مركزياً وقطاعياً، ومنخرطاً بكل مسؤولية دون أن تجذبه إلى خارج السياق الاجتماعي بعض التجاذبات السياسية.

وهنا نتوجه إليكم ببعض الملاحظات، وخاصة في مجال الحريات النقابية وما يرتبط بها من طرد تعسفي وعدم التصريح بالعمل وغير ذلك، خاصة في بعض الممارسات اللا مواطنة، وهنا نشير إلى إجراء القطاع الفلاحي، السيد رئيس الحكومة المحترم، والعمال الزراعيين في كثير من ربوع هذا الوطن، وخاصة في منطقة شتوكة آيت باها، حيث تم طرد 3000 عامل عاملة، وهم الآن ينتظرون تدخلكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، لإيجاد الحلول العاجلة، فضلاً على الطرد الذي تعرض له العاملون في الصيد في أعالي البحار وعمال Comanav Ferry و<sup>2</sup>IMTC وغيرهم.

لقد تدخلتم في مواقع مختلفة لمعالجة كثير من الاختلالات وفق القانون ومنهج الحكامة، ولكن أملنا أن تجد هذه الملفات طريقها إلى الحل.

إننا نتمن بكل مسؤولية عموم حصيلتكم، رغم الظرفية الانتقالية والسياسات الدولية والإقليمية المختلفة، ورغم بعض العمليات القيصرية التي

مناقشة ستكون عبارة عن عناوين ليس إلا، حسب الوقت المخصص لمجموعتنا.

إننا نتمن تفعيل هذا مقتضى الدستوري الذي يؤطر من خلال الفصل 101، تمنى أن تكون مثل هذه الجلسات إقلاعا سياسياً نحو التقويم والتجويد والتنبيه كذلك لكل ما ينجز وما هو في طريق الإنجاز، بروح مواطنة عالية تستحضر مصلحة الوطن وتضعها قولاً وفعلاً فوق كل الالتئامات والميولات والاختيارات والتوجهات، مع استحضار السياقات والتحديات وانتظارات المواطنين والمواطنات قبل هذا وذاك.

وفي هذا المنحى، فإننا نؤكد، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأن ما تفضلتم به من حصيلة نصفية لولاية تديركم للشأن العام كنا نتابعها عن كثب، من خلال النقاشات العامة داخل البرلمان عبر مناسبات عدة، كالمسألة الشهرية ومناقشات مشروع قانون المالية والنقاش داخل اللجن الدائمة وغير الدائمة وغير ذلك، وبالتالي فنحن نعرفها ويعرفها المواطن، ولذلك أصبحت جزءاً مهماً في ثقافتنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن ما قدمتموه من حصيلة كانت في إطار ممنهج شمل التشخيص المركز والمنجزات في عناوين كبرى لإصلاح العدالة والمالية العمومية والنظام المالي والمقاصة والجهوية والخدمات الاجتماعية والمجتمع المدني وهلم جرا، دون نسيان قضايانا الوطنية والعربية، نغني الصحراء المغربية وفلسطين الجريحة وغزة، رمز الإباء والعزة، وذلك وفق مخطط تشريعي مندمج وبمنهجية الحكامة الرشيدة مع رسم أربعة محاور رئيسية في خاتمة عرضكم الحكومي كآفاق واعدة نحو إصلاح متكامل يقارب كل المجالات، وستقوم بإشارات خاطفة لبعض المجالات دون غيرها، حسب ما يملية الوقت المخصص.

محور الحكامة، تعزيزاً للقدرات والإمكانات وتزيلاً لمبدأ الشفافية والنزاهة والعدالة الاجتماعية، وهذا ما نلاحظه في التعيينات في المناصب العليا، أي 404 منصبا سامياً، منها 13% منها خصص للنساء، كان الفيصل هو الخبرة والكفاءة دون تحيز أو ميز، رغم بعض الادعاءات الباطلة.

أما الولوج إلى الوظيفة العمومية، فقد أصبحت كل المباريات تمر في شفافية، ورقم 1925 مباراة التي تم إجراءها دليل على أن المغاربة سواسية أمام القانون، سواسية أمام المباريات، تجاوزوا لمنطق الربيع في التوظيف كما ألفناه من قبل، دون نسيان بأن عدداً من الخريجين بالطبع ينتظرون الإدماج في سوق الشغل والوظيفة، مما يتطلب رؤية جديدة متعددة تستوعب كل الطاقات وتوجهها وتوجه هذا الخزون البشري نحو التنمية المستدامة.

في الجانب الاقتصادي، إننا نتمن التدرج في تقليص عجز الميزانية بما يقارب نقطتين من الناتج الداخلي الخام وتقليص عجز الحساب الجاري وتسارع نسبي لنسبة النمو 4.4%، مقابل 2.7 خلال 2012، مؤشرات نحو التعافي رغم تأثير أزمات الاقتصاد العالمي على اقتصادنا، لكن بفعل

<sup>2</sup> International Maritime Transport Corporation

اللي كانت عندك في هاذ الشي ديال التركيبة الحكومية، فالنتائج يمكن نقولو عليها أنها نتائج ديال التفاؤل، ونتمناو أنك تتوفق في المسيرة اللي مازالة قدامك.

تبقى علي أتي - لأن ما عنديش الوقت بزاف - أتي واحد النصيحة أخوية، إلى كان في الإمكان أنك مستقبلا ترفع من المستوى ديال الخطاب السياسي ديال الطبقة ديانا السياسية.

هاذ العامين اللي دازت حقيقة أن الخطاب ديال الأحزاب السياسية، ديال بعض المسؤولين الحكوميين، بعض البرلمانيين، تنظن على أنها لا تليق بسمعة المغرب ولا بحضارته ولا بشموخه التاريخي، ولذلك أنا تنظن على أن لازم أننا نخرجو من la polémique.

أنت المهام ديك معروفة، رئيس الحكومة، جابك الاقتراع ديال 25 نوفمبر، في انسجام تام مع جلالة الملك، فعليك أنك ترفع من المستوى ديال الخطاب ديانا، لأن نحن في ظروف خاصة بالنسبة للوحدة الترابية ديانا، بالنسبة للتهديدات ديال الإرهاب، بالنسبة ليزاف ديال الأمور اللي كتجعلها أن اليوم خاصنا نحافظو على المناعة ديال الجماعة الداخلية ديانا، وباش نحافظو عليها خاصنا لا بد ندخلو في مسار جديد، وهذا كيؤدي بنا أننا خاص التقوية ديال النسيج الاقتصادي والاجتماعي ديال بلادنا، خاص المسار الديمقراطي ديانا يتعمق ويمشي في المسار الصحيح، وأنداك يمكن لينا نرددو معك - كما قلتي واحد النهار - "سقف بيتي من حديد، ركن بيتي من حجر، فاعصني يا رياح وأهطلي يا مطر، نحن لا نخشى الخطر".

شكرا.

#### السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا للسيد المستشار، السي محمود عرشان، وبهذا نكون قد أتيننا على نهاية جدول الأعمال.  
رفعت الجلسة. شكرا لكم.

اتخذتموها، ننتظر جميعا أن تتم الولادات المقبلة في ظروف عادية..

#### السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا، شكرا.

#### المستشار السيد محمد رماش:

.. كل هذا جعل المواطن ينخرط في متابعة الشأن العام والشأن السياسي والنقاش العمومي.  
شكرا السيد الرئيس.

#### السيد رئيس مجلس النواب:

شكرا السير رماش.

آخر متدخل عن مجموعة الحركة الديمقراطية الاجتماعية، السيد المستشار المحترم، السيد محمود عرشان.

#### المستشار السيد محمود عرشان:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيد وزير الدولة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

السي بنكيران، كنت وصيتك في الأول قلت ليك أودي، خاص تكون جلابتك واسعة، واحنايا نتعرف على أن الحركة الديمقراطية الاجتماعية منذ البداية قررنا المساندة النقدية ديال الحكومة دياكم، وسايرنا الإرادة ديال الشعب المغربي في رغبته في التغيير.

وييني وبينك ما ندمناش، لأن، بكل موضوعية، فالأداء ديال الحكومة اللي كتترأسها عطى نتائج، وإلى قارنا مع جميع الحكومات اللي وأكبتها احنايا منذ 1956 كنصيبو على أن هذه الحكومة بجميع مكوناتها، رغم الإكراهات